OPEN GOVERNMENT MOROCCO

الحكومة المنفتحة بالمغرب

GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

مخطط العمل الوطني

للحكومة المنفتحة

الجزء الأول

مخطط العمل الوطني الحكومي

غشت 1018 – غشت 2020

منهجية إعداد مخطط العمل الوطني للحكومة المنفتحة

انخرط المغرب بعزم في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)، باعتبارها مسلسلا مهيكلا لتعزيز تكريس المكتسبات المحققة في مجالات الشفافية والمناصفة والنزاهة والديمقراطية التشاركية.

ولاستيفاء شروط الانضمام إلى هذه المبادرة، تم إنجاز وتنفيذ عدة مشاريع ذات صلة، لاسيما تلك المتعلقة بشفافية الميزانية، والحصول على المعلومات، والنزاهة، والمشاركة المواطنة.

ولهذا الغرض، تأسست لجنة وطنية، سنة 2012، تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية، والتي عهد إليها مهمة تشجيع الانضمام إلى المبادرة المذكورة، وتنسيق المشاريع التي تم إعدادها في هذا السياق. كما أحدثت كتابة لدى وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لتنسيق وتتبع أشغال اللجنة الوطنية، واخاذ التدابير لمواكبة انضمام المغرب لهذه الشراكة.

واعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني في تفعيل وتنزيل مبادئ الحكومة المنفتحة، تم توسيع تركيبة اللجنة الوطنية، لتضم ممثلين عن الجمعيات الناشطة في المجالات ذات الصلة بالحكومة المنفتحة.

وفي السياق ذاته، تمت مباشرة المشاورات مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) من أجل تقييم شروط الانضمام للحكومة المنفتحة، وإعداد تقرير يشمل عام للحكومة المنفتحة بالمغرب، بمشاركة خبراء من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعتمدة. وقد تناول التقرير أساسا أهمية إشراك المواطنين في السياسات العمومية، وشفافية الميزانية، والنزاهة، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وقد عكفت اللجنة الوطنية على بلورة مشروع مخطط للحكومة المنفتحة قصد تفعيل مختلف التوصيات المنبثقة عن هذا التقرير وتفعيل انضمام المغرب لهذه الشراكة. ولهذا الغرض، تشكلت خمس لجان فرعية موضوعاتية تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية، وهيئات الحكامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وتتولى هذه اللجان تدبير المشاريع ذات الصلة بشفافية الميزانية، والنزاهة ومكافحة الفساد، والحصول على المعلومات، والمشاورات العمومية ومشاركة المواطنين في صياغة السياسات العمومية، والتواصل.

إضافة إلى ذلك، تشكلت لجنة تحرير مصغرة أسندت إليها مهمة تحرير وصياغة مشروع مخطط العمل في مجال الحكومة المنفتحة، وتتألف من منسقي اللجان الفرعية، وممثل عن المجتمع المدني، وكتابة الحكومة المنفتحة بالمغرب.

ولضمان انخراط المجتمع المدني في عملية صياغة مخطط العمل بدرجة أكبر، تم تنظيم سلسلة من الندوات واللقاءات والحلقات الدراسية بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والشراكة من أجل الحكومة المنفتحة(OGP).

وفي هذا السياق، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتعاون مع هذه المنظمة، ندوتين حول موضوعي "توسيع مشاركة المجتمع المدني في مساعي المغرب للانضمام إلى الحكومة المنفتحة"، و"دور المجتمع المدني في الحكومة المنفتحة"، بتاريخ 29 شتنبر 2015 و17 فبراير 2016 بالرباط. وقد عرف هذين اللقاءين مشاركة عدد مهم من ممثلي

المجتمع المدني، وتمخض عنهما مجموعة من التوصيات تشدد على إشراك المجتمع المدني في تعزيز وترسيخ مبادئ الحكومة المنفتحة.

وقد تم تقديم الصيغة الأولية لهذا المخطط، الذي شارك في صياغته ممثلون عن المجتمع المدني، خلال اجتماع للجنة الوطنية المنعقد بتاريخ 3 نونبر 2016. وقد تميز هذا الاجتماع، باستعمال التداول عبر الفيديو (vidéoconférence) مع خبراء من الحكومة المنفتحة ومن فرنسا وبريطانيا الذين ساهموا بملاحظاتهم وتوصياتهم في إغناء النقاش حول مشروع مخطط العمل.

كما شكلت الندوة التي نظمتها الوزارة بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في 4 أكتوبر 2017 حول موضوع "من أجل مشاركة أكثر فعالية للمواطنين في الحياة العامة"، مناسبة لعرض مشروع مخطط العمل وللإثراء وإغناء النقاش حول دور وسائل الإعلام والشباب في ضمان انفتاح الحكومة على محيطها، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة.

كما عرض السيد الوزير مشروع مخطط العمل على أنظار مجلس الحكومة المنعقد يوم 16 نونبر 2017، الذي أصدر توصية تقضي بتحيينه بشكل يتلاءم وتوجهات وأوليات البرنامج الحكومي.

وتبعا لذلك، شكل هذا المخطط موضوع نقاش ومشاورات بين أعضاء اللجنة الوطنية، ممثلو القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة والمجتمع المدني، حيث تقدموا بملاحظاتهم ومقترحاتهم قصد تضمينها في النسخة الجديدة لمخطط العمل.

وفي إطار تقاسم الممارسات الدولية الجيدة في مجال الحكومة المنفتحة، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (AECID)، ندوة يومي 23 و24 يونيو 2018، بغية الاستفادة من التجربة الإسبانية في هذا المجال.

وبصدور القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018 استكمل المغرب شروط ومعايير الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

في هذا الصدد، عقدت اللجنة الوطنية اجتماعا يوم 22 مارس 2018 بمقر وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بهدف المصادقة على الالتزامات المتضمنة في النسخة الجديدة لمخطط عمل الحكومة المغربية في مجال الحكومة المنفتحة خلال الفترة الممتدة من غشت 2018 إلى غشت 2020.

وفي أعقاب الإعلان الرسمي عن انضمام المملكة المغربية إلى المبادرة، نظمت الوزارة ورشات عمل مع وحدات التنسيق المركزية (مديرو المشاريع الساهرين على تنفيذ وتفعيل الالتزامات) بغية وضع اللمسات الأخيرة على بطاقات الالتزامات وفق النموذج المحدد من طرف المبادرة، مع التركيز على آثار كل التزام، وبرمجته، ومؤشرات تحقيقه.

وقد تم إطلاع المجتمع المدني على النسخة النهائية لمخطط العمل في 7 يوليوز 2018، خلال لقاء عقدته جمعية ترانسبراسي المغرب (Transparency Maroc) لتمكين الأعضاء الناشطين في مجال الحكومة المنفتحة من الإدلاء بملاحظاتهم حوله. كما شكل هذا اللقاء فرصة للتباحث حول سبل تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، ودور هذا الأخير في تنفيذ وتقييم الالتزامات التي تضمنها.

وتم تم اعتماد النسخة النهائية لمخطط العمل الوطني للفترة ما بين غشت 2018 وغشت 2020 ونشرها على موقع مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة بتاريخ 27 شتنبر 2018.

وفي نفس السياق، شارك وفد مغربي يتكون من ممثلي القطاعات الحكومية والمجتمع المدني في أشغال القمة العالمية للمبادرة التي انعقدت من 17 إلى 19 يوليوز 2018 بتبيليسي بجورجيا، بغية الاطلاع والإلمام بالممارسات الجيدة في مجال الحكومة المنفتحة بصورة عامة، وفي مجال تعزيز دور المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم التزامات الشراكة بصورة خاصة.

ولضمان فعالية وديمومة سيرورة مبادرة الحكومة المنفتحة بالمغرب وفق مقاربة تشاركية، سيتم إحداث هيئة حكامة مشكل من ثلاث بنيات :

- لجنة الإشراف : تتكون من تمثيلية مختلطة ومتوازنة بين القطاع العام والمجتمع المدني، يتمثل دورها في وضع التوجهات الاستراتيجية للحكومة المنفتحة بالمغرب وتعبئة الفاعلين المعنيين؛
- لجنة التنفيذ: تتكون من رؤساء المشاريع المندرجة في إطار الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة. ويتجلى دورها في تتبع تنفيذ التزامات المغرب وإعداد التقارير المرحلية حول تقدم إنجاز هذه الخطة؛
- منتدى منظمات المجتمع المدني: وهو فضاء للاقتراح والتواصل والتحسيس، سيفتح في وجه منظمات المجتمع المدني المهتمة بمواضيع مبادرة الحكومة المنفتحة.

التزامات المغرب في مجال الحكومة المنفتحة

الحصول على المعلومات

1- تحسيس الرأي العام بالحق في الحصول على المعلومات؛
2- تعيين وتكوين المكلفين بالمعلومات على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية؛
3- إحداث وحدات إدارية مكلفة بالأرشيف وتكوين الموظفين في مجال تدبيره؛
4- تعزيز نشر البيانات المفتوحة (open data) وإعادة استعمالها؛
5- إحداث منظومة لتبادل البيانات ذات الصلة بالبيئة (المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة)؛
6- إحداث بوابة خاصة بالشفافية.

النزاهة ومكافحة الفساد

7- إحداث بوابة خاصة بالنزاهة؛
8- وضع إطار تنظيمي لإلزامية التقيد بالخدمات الإدارية؛
9- تحسين فضاءات الاستقبال عبر تعميم منظومة "إدارتي" على المواقع النموذجية؛
10- تعزيز آليات تلقي ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها.

شفافية الميزانية

11- دعم شفافية الميزانية من خلال نشر تقارير الميزانيات وفقا للمعايير الدولية؛
12- تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية في شقه المرتبط بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على نجاعة الأداء؛
13- إرساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي المقدم لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة "شراكة".

المشاركة المواطنة

14- تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي؛
15- إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة؛
16- تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية؛
17- تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني للمجال السمعي البصري.

التواصل والتحسيس بأهمية الحكومة المنفتحة

18- التواصل الواسع النطاق بشأن انضمام المغرب لمبادرة الحكومة المنفتحة، والتقدم المحرز في هذا المجال.

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال الحق في الحصول على المعلومات	
الالتزام 1 **تحسيس الرأي العام بالحق في الحصول على المعلومات**	
دجنبر 2018 – دجنبر 2019	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	يعتبر الحق في الولوج للمعلومة أحد أهم أسس بناء الحكومة المنفتحة. وقد قامت المملكة المغربية بإصدار القانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالجريدة الرسمية في 12 مارس 2018. وسيدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من مارس 2019. ولتفعيل هذا الحق، أضحى من الضروري تحسيس المواطنين بأهمية القانون والتعريف بمقتضياته ومساطر تطبيقه مما يستوجب اعتماد استراتيجية تواصل فعالة بهدف الوصول إلى مختلف الشرائح المستهدفة.
ماهية الالتزام	يتعلق هذا الالتزام ما يلي: - وضع مخطط تواصل حول قانون الحق في الحصول على المعلومات؛ - تطوير المحتوى الإخباري حول موضوع الحق في الحصول على المعلومات؛ - تحديد الوسائط المناسبة لنشر المعلومات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات؛ - إنتاج وسائط تواصلية للتعريف بهذا الحق والتحسيس به انطلاقا من المحتوى الإخباري المتوفر. وذلك بمختلف اللغات المتداولة؛ - نشر وتعميم الوسائط التواصلية وفقا لمخطط التواصل عبر القنوات المناسبة. يساهم الالتزام في: - تحسين مستوى المعرفة العامة بالحق في الحصول على المعلومات وكيفية ممارسته؛ - ضمان تفاعل إيجابي من طرف الموظفين بشأن طلبات المعلومات والنشر الاستباقي؛

	- ضمان الممارسة الفعلية للحق في الحصول على المعلومات. يتم تقييم تنفيذ هذا الالتزام على أساس المؤشرات التالية: - عدد الوسائط التواصلية التي تم إنتاجها؛ - نسبة تنفيذ وتفعيل المخطط التواصلي؛ - عدد طلبات الحصول على المعلومات.
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يمكن إنتاج الوسائط التواصلية وتنظيم الحملات التحسيسية والتوعوية حول الحق في الحصول على المعلومات المرتفقين من معرفة حقوقهم من حيث طبيعة المعلومات، والهيئات والمؤسسات المعنية، وإجراءات الحصول على المعلومات، والإجراءات المتعلقة بالطعون.
إلى أي حد يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يساهم هذا الالتزام بشكل إيجابي في تعزيز الشفافية، والمحاسبة، والمشاركة المواطنة.

أهم الأنشطة	**تاريخ البداية**	**تاريخ النهاية**
بلورة مخطط تواصلي للتعريف بقانون الحق في الحصول على المعلومات	دجنبر 2018	يناير 2019
إعداد المحتوى الإخباري حول موضوع الحق في الحصول على المعلومات	يناير 2019	يونيو 2019
تحديد الوسائط المناسبة لنشر المعلومات ذات الصلة	يونيو 2019	يونيو 2019
إنتاج وسائط تواصلية متعددة اللغات، للتعريف بهذا الحق والتحسيس به انطلاقا من المحتوى الإخباري المتوفر	يوليوز 2019	شتنبر2019
نشر الوسائط التواصلية عبر القنوات المناسبة	شتنبر 2019	دجنبر 2019
تنظيم لقاءات على المستوى المركزي، والجهوي، والمحلي	شتنبر 2019	دجنبر 2019

بيانات الاتصال	
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد مورادي حاتم

الصفة والمؤسسة		رئيس قسم الابتكار وبرامج التحديث وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)
البريد الإلكتروني والهاتف		h.mouradi@mmsp.gov.ma / 00212 5 37 67 99 61
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	
	منظمات غيرحكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل	

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال الحق في الحصول على المعلومات	
الالتزام 2 **تعيين وتكوين المكلفين بالمعلومات على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية**	
يناير 2019-يونيو 2019	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	ينص قانون الحق في الحصول على المعلومات في مادته 13 على تعيين الأشخاص المكلفين بتلقي ودراسة طلبات المعلومات وتوفير المعلومات المطلوبة، وكذا تقديم المساعدة اللازمة لطالبي المعلومات. غير أن الهيئات والمؤسسات المعنية لا تتوفر لحد الآن على مخاطبين مكلفين بالمعلومات طبقا لمقتضيات قانون الحق في الحصول على المعلومات. غياب هؤلاء المخاطبين يحول دون التطبيق السليم لهذا القانون والممارسة الفعالة للحق في الحصول على المعلومات، حيث تبقى طلبات الحصول على المعلومات في غالب الأحيان دون رد.
ماهية الالتزام	يتعلق هذا الالتزام ما يلي: - تحديد معايير تعيين الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم، وتحديد عددهم حسب حجم كل مؤسسة أو هيئة معنية؛ - إعداد مخطط التكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات؛ - إعداد المادة التربوية للتكوين؛ - إعداد منشور لرئيس الحكومة يدعو من خلاله المؤسسات والهيئات المعنية إلى تعيين الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم؛ - إنجاز برنامج للتكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات الذين تم تعيينهم. سيساهم الالتزام في: - ضمان التدبير الأمثل لطلبات الحصول على المعلومات الواردة من العموم، - ضمان التزام المؤسسات والهيئات المعنية بالرد على الطلبات الواردة من العموم،

	- تفعيل مسطرة الحق في الحصول على المعلومات.
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	إن تعيين وتكوين الأشخاص المكلفين ونوابهم سيمكن المؤسسات والهيئات المعنية من التفاعل مع طالبي المعلومات من خلال تحديد مخاطبين معروفين ومؤطرين جيدا للاستجابة لطالبي المعلومات. وبالتالي ضمان تفعيل قانون حق الوصول إلى المعلومات
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	إن تطبيق قانون الحق في الحصول على المعلومات والتحقق من مدى انعكاساته الإيجابية على حياة المواطن رهين بتعيين الأشخاص المكلفين ونوابهم. ويسهر المكلف بالمعلومات على استقبال طلبات الحصول على المعلومات ودراستها وتقديم المعلومات المطلوبة – إذا كانت المعلومات لا تدخل في نطاق الاستثناءات -وتقديم المساعدة الضرورية لطالبي الحصول على المعلومات في تحرير طلباتهم عند الاقتضاء، مما سيمكن من تحسين ولوج المواطن إلى المعلومات.

أهم الأنشطة	**تاريخ البداية**	**تاريخ النهاية**
تحديد معايير تعيين الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم	يناير 2019	مارس 2019
إعداد مخطط التكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات	يناير 2019	مارس 2019
إعداد المادة التربوية للتكوين	يناير 2019	مارس 2019
إعداد منشور لرئيس الحكومة يدعو من خلاله المؤسسات والهيئات المعنية إلى تعيين الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمعلومات ونوابهم	يناير 2019	مارس 2019
إنجاز برنامج للتكوين لفائدة الأشخاص المكلفين بالمعلومات الذين تم تعيينهم.	يونيو 2019	يونيو 2019

بيانات الاتصال	
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد مورادي حاتم
الصفة والمؤسسة	رئيس قسم الابتكار وبرامج التحديث وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)

البريد الإلكتروني والهاتف		h.mouradi@mmsp.gov.ma / 00212 5 37 67 99 61
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	الإدارات العمومية المؤسسات العمومية كل شخص معنوي خاضع للقانون العام
	منظمات غيرحكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل	الجمعيات **المنظمات الغيرحكومية**

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال الحق في الحصول على المعلومات	
الالتزام 3 **إحداث وحدات إدارية مكلفة بالأرشيف وتدريب الموظفين في مجال تدبيره**	
غشت 2018 -يونيو 2020	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	**مؤسسة أرشيف المغرب**
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	تنص المادة الخامسة (5) من القانون رقم 69.99 الصادر في 30 نونبر 2007 والمتعلق بالأرشيف على أنه " يجب على الأشخاص والهيئات والمؤسسات المشار إليها في المادة 3 من هذا القانون أن تقوم بتعاون مع " أرشيف المغرب " بإعداد وتنفيذ برنامج لتدبير أرشيفها العادي والأرشيف الوسيط. ويحدد هذا البرنامج الهياكل والوسائل والإجراءات التي تمكن من تدبير الوثائق من يوم إحداثها إلى تاريخ تصنيفها النهائي في مصلحة أرشيف عامة أو تاريخ اتلافها" "ولهذه الغاية، تحدث لدى إدارات الدولة لجنة للأرشيف وبنية إدارية مكلفة به" (المادة الأولى من المرسوم رقم 2.14.267 الصادر في 4 نونبر 2015 والقاضي بتحديد شروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي). غير أنه وبعد دراسة أجرتها مؤسسة أرشيف المغرب حول "وضعية الأرشيف والممارسات المتعلقة بالأرشيف بالإدارات المركزية"، تبين أن أغلبية الإدارات العمومية تفتقر إلى وحدات تتولى مهمة تدبير مجموع التراث الوثائقي الذي تتوفر عليه. فمن أصل أربع وأربعين (44) قطاعا وزاريا، يتوفر ثمانية عشرة (18) فقط على وحدات إدارية مكلفة بتدبير وصيانة الرصيد الوثائقي. ومع ذلك، لا تتوفر هذه القطاعات على هيئات حكامة في هذا المجال، لاسيما اللجان المكلفة بالتخطيط والتتبع. إذ تنحصر مهام الوحدات الإدارية المكلفة بالأرشيف في تدبير مجموع الوثائق التي تحتفظ بها الإدارة المعنية (ملفات الموظفين، والملفات المتعلقة بالحسابات والشؤون المالية وغيرها). يطرح غياب وحدات إدارية تختص في تدبير الأرشيف مشاكل عويصة في مجال صيانة وتدبير الأرشيف، وتمكين العموم من الاطلاع عليه، فضلا عن عجز الإدارات عن الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات في آجال معقولة. ما ينعكس سلبا على تكريس مبادئ الشفافية، والمحاسبة، والمشاركة المواطنة في الحياة العامة.
ماهية الالتزام	• بالنسبة للقطاعات الوزارية الثمانية عشر (18): تشكيل لجان لتدبير الأرشيف، ووضع هذه الهياكل الإدارية تحت السلطة المباشرة للكتاب العامين، وإحداث وحدات لتدبير الأرشيف على مستوى المصالح الخارجية، والعمل على تلاؤم مهامها مع تلك المنصوص عليها في المادة الخامسة (5) المشار إليها أعلاه؛ • بالنسبة للقطاعات الوزارية الأخرى التي لا تتوفر على هياكل قائمة والبالغ عددها ست وعشرون (26): تشكيل لجان لتدبير الأرشيف، وإحداث هياكل إدارية تخضع بشكل مباشر لسلطة الكتاب العامين، وإحداث وحدات تتولى تدبير الأرشيف على مستوى المصالح الخارجية؛ • تكوين المسؤولين عن تدبير الوحدات والهياكل المختصة في الأرشيف داخل القطاعات الوزارية، وتأهيلهم لنقل الخبرات والمعارف المكتسبة

	خلال التكوين إلى زملائهم المكلفين بتدبير المعلومات والرصيد الوثائقي للإدارة المعنية. وستساهم هذه الخطوة في التطبيق السليم والملائم للقواعد والمساطر المتعلقة بتدبير الأرشيف العادي والوسيط، كما هو محدد في الدليل المرجعي لتدبير الأرشيف العمومي.
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يمكن هذا الالتزام من توفير وحدات إدارية عملية وموارد بشرية كفؤة مؤهلة وذات مهارات عالية في مجال الأرشيف وتدبير المعلومات داخل الإدارة العمومية. وذلك طبقا للمعايير المهنية والممارسات الجيدة ذات الصلة. كما أن تدبير المعلومات الموجودة بحوزة الإدارات العمومية على هذا النحو سيسهم في الرفع من ولوجيتها، سواء أن تم ذلك بشكل عفوي أو بناء على طلبات المواطنين.
إلى أي حد يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يعتبر تنظيم عملية تدبير الأرشيف بإدارات الدولة ومأسستها مدخلا أساسيا لتفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات. إن حصول المواطن على المعلومات سيمكنه من معرفة القرارات والمشاريع المتعلقة بتدبير الشأن العام، مما يؤهله للمشاركة في التدبير العمومي، ومحاسبة المسؤولين العمومين، وتتبع المشاريع العمومية الجارية. من هذا المنطلق، يعتبر تدبير الأرشيف بشكل فعال وعقلاني شرطا أساسيا لتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة ودعم مشاركة المواطنين في الحياة العامة.
معلومات إضافية	يندرج هذا الالتزام ضمن الاستراتيجية الوطنية للأرشيف. ويروم المخطط الوطني المتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021 دعم وتعزيز هذه الاستراتيجية عبر سلسلة من التدابير تهم الجوانب التشريعية والمؤسساتية، والتواصل والتحسيس، وبناء قدرات الأطراف المعنية (المحور الفرعي الخامس المتعلق بحفظ وصيانة الأرشيف، والمحور الرابع المرتبط بالإطار القانوني والمؤسساتي). تتمثل أهداف المخطط المذكور أعلاه فيما يلي: **الهدف العام:** تعزيز تفعيل الاستراتيجية الوطنية للأرشيف **الأهداف الفرعية:** • تفعيل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأرشيف؛ • ترسيخ ثقافة تدبير الأرشيف في القطاعين العام والخاص؛ • تعزيز عملية تنظيم وصيانة الأرشيف وتثمينه؛ • ترسيخ ثقافة تدبير الأرشيف داخل المجتمع من أجل حفظ الذاكرة الوطنية. وتندرج عملية تنظيم الأرشيف ومأسسته وتدبيره، وتعزيز قدرات الموظفين والإدارات العمومية في هذا الشأن، ضمن سياسة وطنية تروم تكريس مسلسل الإصلاحات السياسية الجارية، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية.

تشخيص عام لوضعية الأرشيف (دراسة الحالة الراهنة للأرشيف والممارسات المرتبطة به على مستوى الإدارات المركزية)		
جمع البيانات	يناير 2015	دجنبر 2015
جرد مختلف الوسائط المستعملة لجمع البيانات (استبيانات، مقابلات، تقارير أنجزت في عين المكان)	يناير 2016	مارس 2016
صياغة ونشر التقرير النهائي	أبريل 2016	دجنبر 2017
وضع وتنفيذ المخطط العملي		
احتساب نسبة هيكلة تدبير الأرشيف على مستوى القطاعات الوزارية	غشت 2018	شتنبر 2018
تصنيف القطاعات الوزارية حسب فئتين (الفئة الأولى: التأهيل {18 قطاعا وزاريا}. الفئة الثانية: إحداث وحدات الأرشيف {26 قطاعا وزاريا}.	شتنبر 2018	أكتوبر 2018
التحضير للدورات التكوينية (توفير المشرفين على التكوين واللوجستيك والموارد المالية، وتحديد الفئة المستهدفة)	نونبر 2018	دجنبر 2018
هيكلة تدبير الأرشيف		
توفير الدعم التقني اللازم للفئة الأولى من القطاعات الوزارية لتحسين برامج تدبير الأرشيف، لاسيما من خلال إعادة هيكلة الوحدات الإدارية المكلفة بتدبير الأرشيف وتشكيل لجان الأرشيف	يناير 2019	فبراير 2019
توفير الدعم التقني لفائدة الفئة الثانية من القطاعات الوزارية لإعداد برامج تدبير الأرشيف، لاسيما إحداث هياكل ولجان الأرشيف	يناير 2019	فبراير 2019
إعداد مخطط التكوين		
تحديد المستفيدين من التكوين	مارس 2019	ابريل 2019
إعداد برنامج التكوين	يونيو 2019	شتنبر 2019
تحديد المشرفين على التكوين	شتنبر 2019	أكتوبر 2019
تنفيذ مخطط التكوين		
المجموعة الأولى: إحدى عشر (11) مستفيدا	يناير 2020	يناير 2020
المجموعة الثانية: إحدى عشر (11) مستفيدا	فبراير 2020	فبراير 2020
المجموعة الثالثة: إحدى عشر (11) مستفيدا	مارس 2020	مارس 2020
المجموعة الرابعة: إحدى عشر (11) مستفيدا	أبريل 2020	أبريل 2020
تقييم التكوين	ماي 2020	يونيو 2020

بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع	السيدة هدى بويهي	
الصفة والمؤسسة	رئيسة مصلحة بتدبير أرشيف الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية / مؤسسة أرشيف المغرب	
الهاتف/البريد الإلكتروني	/00212 5 37 77 66 85 Archives.publiques@archivesdumaroc.ma	
المتدخلون	الجهات الحكومية	• القطاعات وزارية؛ • مندوبيات سامية؛ • المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
	منظمات غير حكومية، القطاع الخاص، منظمات دولية، مجموعات عمل	• مكاتب للتكوين، • مدرسة علوم الإعلام، • الجمعية الوطنية للإعلاميين

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال الحق في الحصول على المعلومات	
الالتزام 4 **تعزيز نشر البيانات المفتوحة وإعادة استعمالها**	
غشت 2018 -غشت 2020	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	ينص القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات على ضرورة النشر الاستباقي للمعلومات (البيانات). وقد كان المغرب سباقا في إحداث بوابة رقمية لتبادل البيانات المفتوحة (data.gov.ma) منذ سنة 2011. إلا أن استخدام هذه البوابة يظل جد محدود، وذلك راجع بالأساس إلى: • عدد المؤسسات المنخرطة لتقاسم المعلومات مع العموم؛ • حجم البيانات المنشورة والمتاحة للعموم؛ • إعادة استعمال هذه البيانات من طرف مختلف الفاعلين.
ماهية الالتزام	يشمل هذا الالتزام الإجراءات التالية: • وضع استراتيجية وطنية خاصة بالبيانات؛ • وضع حكامة خاصة للبيانات المفتوحة، من أجل تنسيق محكم لسياسة الانفتاح وتبادل البيانات العمومية وإعادة استعمالها، بشراكة مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ • إحداث بنية تنظيمية على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تسهر على انتقاء وجمع وتصنيف البيانات، والتحقق من صحتها، قبل إتاحتها للعموم، طبقا للنصوص الجاري بها العمل؛ • إعداد دليل للمساطر المتعلقة بجمع البيانات المفتوحة ومعالجتها ونشرها وتحيينها؛ • تكوين الموظفين المكلفين بتدبير البيانات داخل الإدارات والمؤسسات العمومية حول المساطر المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها ونشرها وتحيينها؛ • تنظيم حملة تحسيسية وتواصلية لتعريف الفئات المستهدفة (الإدارات والمواطنون والمقاولات والباحثون والسياح والمستثمرون والمجتمع المدني وغيرهم) بأهمية وفوائد نشر البيانات وإعادة استعمالها. يتم تقييم تنفيذ هذا الالتزام بناء على المؤشرات التالية: • عدد المؤسسات المنخرطة في استراتيجية البيانات المفتوحة (زيادة عدد المؤسسات بنسبة 100%: مضاعفة العدد من 16 إلى 32 مؤسسة)؛ • عدد مجموعات البيانات المنشورة على البوابة الرقمية data.gov.ma (زيادة عدد مجموعات البيانات بنسبة 100%: مضاعفة العدد من 136 إلى 300 قاعدة)؛ • عدد مبادرات إعادة استعمال البيانات: بلوغ 20 مبادرة.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يشكل وضع نظام حكامة البيانات المفتوحة وتعزيز نشرها وإعادة استعمالها رافعة أساسية لتعزيز النشر الاستباقي للبيانات المفتوحة، كما هو منصوص عليه في قانون الحق في الحصول على المعلومة.
إلى أي يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يمكن تحسين تدبير البيانات المفتوحة في: • تعزيز الشفافية من خلال النشر الاستباقي للبيانات كما هو منصوص عليها في قانون الحق في الحصول على المعلومة؛ • تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة على نحو أمثل من خلال تيسير التقييم الواقعي لأداء الإدارة؛ • مشاركة المواطنين في تعزيز ثقافة إعادة استعمال البيانات المفتوحة وطلب الحصول على المعلومات.

وضع وتنفيذ المخطط العملي		
دراسات مقارنة حول استراتيجيات البيانات	أكتوبر 2018	دجنبر 2018
تقييم وضعية البيانات المفتوحة في المغرب	دجنبر 2018	أبريل 2019
إعداد استراتيجية البيانات المفتوحة والإطار القانوني المتعلق بها	ماي 2019	أكتوبر 2019
وضع حكامة خاصة بالبيانات المفتوحة	نونبر 2019	يناير 2020
إعداد دليل للمساطر المتعلقة بجمع البيانات المفتوحة ومعالجتها ونشرها وتحيينها	نونبر 2019	يناير 2020
تكوين الإدارات على النشر الاستباقي للبيانات المفتوحة	فبراير 2020	مارس 2020
تنظيم حملة تحسيسية وتواصلية لتعريف الفئات المستهدفة بأهمية وفوائد نشر البيانات وإعادة استعمالها.	يناير 2020	يونيو 2020

بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة سامية شكري	
الصفة والمؤسسة	مديرة نظم المعلومات / وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)	
البريد الإلكتروني والهاتف	s.chakri@mmsp.gov.ma +212537679987	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	• وكالة التنمية الرقمية؛ • المندوبية السامية للتخطيط؛ • القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الأخرى.
	منظمات غيرحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	• جمعيات تهتم بالشفافية؛ • جمعيات ناشطة في مجال الرقمنة؛ • جامعات ومراكز أبحاث؛ • جمعيات دولية ناشطة في مجال البيانات المفتوحة وتعزيزها.

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال الحق في الحصول على المعلومات	
الالتزام 5 **إحداث منظومة لتبادل البيانات ذات الصلة بالبيئة (المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة)**	
يوليوز 2018 -دجنبر 2020	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	يطرح تداول المعلومات والولوج إليها في مجال البيئة والتنمية المستدامة على الصعيد الجهوي عددا من المشاكل، من بينها: • عدم مأسسة الشبكات المكلفة بتبادل المعلومات والبيانات على الصعيد الجهوي؛ • غياب أرضية دينامية على الصعيد الجهوي لتبادل المعلومات والبيانات في مجال البيئة والتنمية المستدامة. تعرقل هذه المعيقات الجهود المبذولة على المستوى الجهوي لإعداد سياسات عمومية ترقى إلى تطلعات المواطن.
ماهية الالتزام	تكمن الأهداف المتوخاة من وضع هذا الالتزام في النهوض بالعمل الذي تقوم به المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة، وتعزيز ديناميتها في مجال تدبير المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة، وتبادلها مع الشركاء وعموم المواطنين. وفي هذا الصدد، عملت الوزارة على فتح ورش كبير يهدف إلى توفير نظام معلومات جهوي في مجال البيئة والتنمية المستدامة على مستوى كل جهات المملكة. يظل تنفيذ هذا الالتزام رهينا باتخاذ التدابير التالية: • إحداث منصة تكنولوجية لتدبير وتبادل البيانات والمعطيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وتعميمها على جميع جهات المملكة؛ • تعبئة أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة من خلال جمع ودمج هذه البيانات والمعطيات؛ • تنظيم دورات تكوينية ومواكبة الشركاء على المستوى الجهوي لإغناء وتحيين أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة؛ • إعداد دليل للمعلومات الجغرافية (géo-catalogue) وتطعيمه بالمعطيات والخدمات المطلوبة. يتم تقييم آثار تنفيذ هذا الالتزام بناء على المؤشرات التالية: • عدد الشبكات الجهوية المكلفة بتبادل المعلومات والمعطيات، والمحدثة بموجب قرارات عاملية موقعة من طرف ولاة الجهات: 9 جهات من أصل 12 جهة على صعيد المملكة؛ • عدد أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة المنجزة: 3 جهات من أصل 12 جهة على صعيد المملكة؛ • عدد زيارات أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يمكن إحداث شبكات جهوية لتبادل المعلومات وتطوير أنظمة معلومات جهوية متعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة من تعزيز دينامية نشر وتعميم المعلومات المتعلقة بالبيئة على الصعيد الجهوي. كما يساعد على تسهيل اتخاذ القرارات. إذ يمكن الوعي بهشاشة منطقة معينة فيما يتعلق بتأثيرات تغير المناخ، من تطوير السياسات العمومية الاستباقية الملائمة. على سبيل المثال، يساهم تحديد المناطق المعرضة للفيضانات على اتخاذ الترتيبات اللازمة لمساعدة السكان خلال فترات الأمطار الغزيرة. كما أن توفر بيانات حول نوعية الهواء يسمح للسلطات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة كلما تجاوزت المعايير المعمول بها.
إلى أي حد يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	تكمن أهمية هذا الالتزام في تمكين الجهات من الاضطلاع بالأدوار التالية: • تعزيز دينامية نشر المعلومات وتلبية حاجيات المرتفقين بالقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال المعلومات ذات الصلة بالبيئة عبر تطوير بوابة جهوية للولوج إلى مثل هذه المعلومات؛ • إحداث منصة إلكترونية لتحيين وإنتاج المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، ونشرها بطريقة منتظمة؛ • دعم قدرات الشركاء على الصعيد الجهوي في مجال إنتاج وتدبير واستغلال المعلومات ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة.

أهم الأنشطة	**تاريخ البداية**	**تاريخ النهاية**
إحداث أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	يوليوز 2018	دجنبر 2018
مأسسة الشبكات الجهوية المكلفة بتبادل المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	يوليوز 2018	دجنبر 2019
دعم قدرات الشركاء على الصعيد الجهوي في مجال استغلال أنظمة المعلومات الجهوية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	شتنبر 2018	دجنبر 2019

بيانات الاتصال	
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة سعيدة بوروس
الصفة والمؤسسة	رئيسة مصلحة قاعدة المعطيات البيئية / وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
البريد الإلكتروني والهاتف	هاتف المكتب: 05 37 71 77 62 Bourousaida1960@gmail.com bourous@environnement.gov.ma
المتدخلون	**الجهات الحكومية** • الولايات والجهات والعمالات والأقاليم والبلديات؛ • المديريات الجهوية التابعة للقطاعات الوزارية؛ • وكالات الأحواض المائية؛ • المراكز الجهوية للاستثمار؛

		• المديريات الجهوية التابعة للمكتب الوطني للماء والكهرباء؛ • جامعات ومعاهد الأبحاث؛ • ...
	منظمات غيرحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	• منظمات المجتمع المدني، • القطاع الخاص، • الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

الالتزام 6 إحداث بوابة خاصة بالشفافية		
غشت 2018 -غشت 2020		
الجهة المسؤولة عن تنفيذ الالتزام	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)	
توصيف الالتزام		
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	قام المغرب بإطلاق عدة أوراش لدعم وتعزيز الشفافية، من بينها: • الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛ • قانون الحق في الحصول على المعلومات (النشر الاستباقي للبيانات العمومية، ودراسة طلبات الحصول على المعلومات، وغيرها)، • الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة. إلا أن التواصل حول هذه الجهود وإطلاع الرأي العام عليها يبقى محدودا. إذ يواجه المواطن العديد من الصعوبات للحصول على المعلومات ذات الصلة بأوراش تعزيز الشفافية.	
ماهية الالتزام	يروم هذا الالتزام إحداث بوابة وطنية خاصة بالشفافية تتيح إمكانية: • تقديم طلبات الحصول على المعلومات وتتبعها؛ • النشر الاستباقي للمعلومات الإدارية؛ • نشر البيانات المفتوحة؛ • تشر وتتبع تنفيذ مخطط العمل الوطني في مجال الحكومة المنفتحة؛ • مشاركة المواطنين في صياغة السياسات العمومية المتعلقة بالحكومة المنفتحة؛ • نشر المعطيات الإحصائية والمؤشرات حول الإدارة المغربية.	
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يبرز هذا الالتزام الجهود المبذولة في مجال تعزيز الشفافية، ويتيح للمواطن إمكانية الولوج إلى مختلف المعلومات العمومية.	
إلى أي حد يتماشى هذا الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	تساهم البوابة في تعزيز الشفافية، وتسهيل الحصول على المعلومات، وإبلاغ عموم المواطنين بالإنجازات المحققة في مجال الحكومة المنفتحة.	
أهم الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
تنظيم ندوة لعرض المشروع وإشراك الجهات الفاعلة	شتنبر 2018	شتنبر 2018
تحديد المحتوى الإخباري للبوابة والخدمات التي توفرها	شتنبر 2018	أكتوبر 2018
تطوير البوابة	نونبر 2018	دجنبر 2018
إعداد دلائل لتحيين الموقع	يناير 2019	يناير 2019
تنظيم دورات تكوينية حول طرق استعمال وتدبير البوابة لفائدة الشركاء الحكوميين	فبراير 2019	مارس 2019
بيانات الاتصال		

اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة وئام المستمد	
الصفة والمؤسسة	رئيسة قسم التشريع والدارسات وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)	
البريد الإلكتروني والهاتف	o.elmoustamide@mmsp.gov.ma 00212 37 67 98 95	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	الإدارات العمومية
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	منظمات المجتمع المدني

النزاهة ومكافحة الفساد	
الالتزام 7 **إحداث بو ابة خاصة بالنزاهة**	
مارس 2018 -نونبر 2019	
الجهة المسؤولة عن تنفيذ الالتزام	**الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها**
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	أطلق المغرب عدة أوراش لتدعيم وتكريس النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد. إلا أن التواصل حول هذه الجهود يبقى محدودا. إذ يواجه المواطن صعوبات في الحصول على المعلومات المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، وذلك بسبب تعدد الوسائط التي تعنى بهذا الموضوع. وعليه، يشكل إحداث بوابة وطنية خاصة بالنزاهة خطوة هامة. كما تندرج هذه البوابة ضمن المحور الثالث من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2025 والمتعلق "بالشفافية والحصول على المعلومات".
ماهية الالتزام	يروم هذا الالتزام: • إبلاغ عموم المواطنين بالمنجزات المحققة والإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لدعم النزاهة، واطلاعهم على الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؛ • توفير قاعدة معرفية تضم مختلف المعطيات والبيانات المتعلقة بالنزاهة والمواضيع ذات الصلة (مكافحة الفساد والوقاية منه، والشفافية، والمساءلة، وتضارب المصالح، والأخلاقيات، ...)؛ • توجيه زوار البوابة نحو جميع المنصات الوطنية التي تم تطويرها في إطار المنظومة الوطنية للنزاهة والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛ • إعطاء الفرصة للزائرين للتعبير عن انتظاراتهم واقتراحاتهم من خلال فضاء تشاركي إلكتروني؛ • تحديد الإجراءات والتدابير التي يجب أن تتخذها مختلف الجهات الفاعلة لدعم وتعزيز النزاهة، ومكافحة الفساد. يتم تقييم آثار تنفيذ هذا الالتزام اعتمادا على المؤشرات التالية: • عدد المؤسسات التي تساهم في إغناء محتوى بوابة النزاهة؛ • عدد زوار البوابة؛ • وثيرة تحيين البوابة.
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يتوقع من هذه البوابة أن تساهم في توفير رؤية قطاعية وموضوعاتية حول مختلف البرامج التي يشرف عليها الفاعلون المعنيون على الصعيد الوطني في مجال تعزيز النزاهة. كما تعتبر القناة الرئيسية للحصول على المعلومات ذات الصلة بالنزاهة.
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يراد من تنفيذ وتفعيل هذا الالتزام تعزيز الجهود الرامية إلى توطيد مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة.
معلومات إضافية	يتوقف نجاح هذا المشروع أساسا على إرادة وانخراط جميع الجهات الفاعلة، باعتبارها المصدر الرئيسي لمحتوى البوابة والضامن لمصداقية المعلومات المنشورة بالبوابة واستدامتها. من هذا المنطلق، سيتم التركيز حكامة البوابة وتدبيرها، لاسيما

	فيما يتعلق بجمع البيانات وتفعيل قنوات تبادلها، وذلك في إطار اتفاقيات بين الهيئة وشركائها.	
أهم الأنشطة		
تصميم البوابة	مارس 2018	نونبر 2018
تحديد المحتوى الإخباري للبوابة والخدمات التي توفرها	دجنبر 2018	ماي 2019
تطوير البوابة	يونيو 2019	غشت 2019
إعداد دلائل لتحيين الموقع، وتنظيم دورات تكوينية للإلمام بطرق استعمال وتدبير البوابة لفائدة الشركاء الحكوميين	شتنبر 2019	أكتوبر 2019
إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة	نونبر 2019	
بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد عبد اللطيف معتضد	
الصفة والمؤسسة	مدير قطب التعاون/ الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	
البريد الإلكتروني والهاتف	mouatadid@icpc.ma 0537578654	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	- وزارات/هيئات حكومية؛ - السلطات القضائية/النيابة العامة؛ - البرلمان؛ - مؤسسات المراقبة والتدقيق والتفتيش؛ - الدرك الملكي/المديرية العامة للأمن الوطني؛ - إدارة الجمارك والضرائب الغير مباشرة؛ - الجماعات الترابية/المجالس الجهوية؛ - مؤسسات وطنية
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	- منظمات المجتمع المدني؛ - وسائل الإعلام؛ - النقابات العمالية والفيدراليات؛ - منظمات دولية (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مجلس أوروبا وغيرها)

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد	
الالتزام 8 **وضع إطار تنظيمي لإلزامية التقيد بالخدمات الإدارية**	
شتنبر 2018-يونيو 2020	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	يتم تنظيم وتأطير الخدمات الإدارية بآليات قانونية مختلفة (القوانين والمراسيم والمنشورات والقرارات الوزارية والمذكرات). إلا أن احترام النصوص المنظمة لهذه الخدمات وفي حالات عديدة يبقى محدودا، فقد تضاف مساطر أو متدخلون أو وثائق أو مصاريف أخرى. كما لا يتم نشر المساطر المتعلقة بكيفيات الحصول على الخدمات العمومية، فلا يستطيع المواطن الولوج إليها، مما يخلق نوعا من عدم التوازن في العلاقة بين الإدارة والمواطن، ويشجع على الشطط في استعمال السلطة والفساد. وسيمكن وضع إطار قانوني أو تنظيمي، يلزم الإدارات بتدوين الشروط والمراحل الضرورية لتقديم الخدمات للمرتفقين، من الحيلولة دون هذه الممارسات. كما يتيح للمواطن الوقوف على أية حالة تنافي أو تعارض بين الخدمة المقدمة وما تم نشره.
ماهية الالتزام	يتمثل الالتزام في إدراج مقتضيات في إطار ميثاق المرافق العمومية، المنصوص عليه في المادة 157 من الدستور، تنص على ما يلي: - إلزام الإدارات بتدوين الشروط والمراحل الضرورية لتقديم الخدمات الإدارية بشكل موحد ووفق النموذج المنشور بالبوابة الوطنية للخدمات الإدارية(www.service-public.ma)؛ - الزامية نشر ما تم تدوينه بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية أو بأية وسيلة متاحة لتمكين المرتفق من المعلومات التي يحتاجها للقيام بالإجراءات والحصول على الخدمة؛ - تحيين المعطيات المتعلقة بالخدمات الإدارية والموجودة بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية عند كل تغيير أو تعديل؛ - تعزيز مبدأ احترام شروط وكيفيات تقديم الخدمات العمومية التي سبق نشرها بالبوابة الوطنية للخدمات أو بأية وسيلة متاحة للتواصل والنشر الرسمي (مبدأ الالزامية)؛

	- مطالبة الموظفين الذين يقدمون الخدمات العمومية بمزاولة مهامهم وفق ما تم نشره بواسطة البوابة الوطنية للخدمات العمومية او اية وسيلة نشر رسمية اخرى؛ - تمكين المرتفقين من اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود اختلاف او فارق بين الخدمة المقدمة وما سبق نشره. وسيمكن هذا الالتزام من: - التوفر على إطار قانوني ملزم للإدارات العمومية في مجال الخدمات الإدارية المقدمة؛ - تعزيز شفافية الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية؛ - إلزام الإدارات العمومية بتصحيح أي خلل أو تجاوز ناجم عن عدم احترام الخدمات الإدارية المنشورة بالبوابة الوطنية للخدمات الإدارية.
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يمكن هذا الالتزام من التوفر على إطار قانوني ملزم للإدارات العمومية لوضع معايير لخدماتها ونشرها واحترامها تحت طائلة التعرض لعقوبات. كما يوفر للمواطن الضمانات القانونية للسهر على احترام المساطر الإدارية.
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	تكمن أهمية هذا الالتزام في مساهمته في ضمان شفافية الخدمات الادارية المقدمة وكذا الزامية تدوين ونشر جميع الخدمات العمومية بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية. وعليه، صار لزاما على الإدارات العمومية العمل على توفير معلومات واضحة وذات مصداقية حول تقديم الخدمات وتمكين المرتفق من اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود اختلاف أو فارق بين الخدمة المقدمة وما سبق نشره. كما يعزز هذا الالتزام مبادئ المحاسبة والمساءلة ويمكن المرتفقين من مطالبة الإدارة العمومية باحترام التوجيهات المحددة.

أهم الأنشطة	**تاريخ البداية**	**تاريخ النهاية**
ادراج مقتضيات المشروع في ميثاق المرافق العمومية	شتنبر 2018	اكتوبر 208
تقاسم الميثاق مع المعنيين	نونبر 2018	دجنبر 2019
اعتماد الميثاق	يناير 2019	يونيو 2020

بيانات الاتصال	
اسم المخاطب الرسمي	السيد مورادي حاتم

(رئيس المشروع)		
الصفة والمؤسسة		رئيس قسم الابتكار وبرامج التحديث وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)
البريد الإلكتروني والهاتف		h.mouradi@mmsp.gov.ma / 00212 5 37 67 99 61
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	-الادارات العمومية -المحاكم -الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية او الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام -كل هيئة خاضعة للقانون العام أو الخاص تضطلع بمهمة مرفق عمومي
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	-جمعيات ومنظمات غير حكومية؛ - الاتحاد الأوروبي(UE)

النزاهة ومكافحة الفساد	
الالتزام 9 **تحسين فضاءات الاستقبال عبرتعميم منظومة "إدارتي" على المو اقع النموذجية**	
2019 - 2018	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	• يعتبر المواطن أن تقديم الخدمات التي توفرها الإدارات يتم في إطار عدم توازن القوى بين الطرفين وفي ظروف لا ترقى إلى انتظاراته، • تفتقر الإدارات إلى آليات ووسائل كافية لحل هذه الإشكالية؛ • طرق الاستقبال داخل الإدارات العمومية غير موحدة؛ • كشفت محاولات الإصلاح الجارية عن غياب رؤية شمولية ومقاربة متكاملة لتجاوز هذه الاختلالات؛ • ضعف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال تحسين الاستقبال بالفضاءات المخصصة لهذه الغاية.
ماهية الالتزام	يروم هذا الالتزام: • وضع آليات ووسائل تنظيمية رهن إشارة المرافق العمومية، تعتمد على دليل مرجعي موحد يعتمد على مبادئ الفعالية والشفافية والمساواة بين المرتفقين؛ • توفير أعوان عموميين لمساعدة المواطنين والمرتفقين في إنجاز مختلف الخدمات، إضافة إلى تأهيلهم وتكوينهم في مجالات استقبال وتدبير مختلف العلاقات مع المرتفقين؛ • تنظيم فضاءات الاستقبال على نحو يراعي القواعد والمعايير الموحدة المعمول بها في هذا المجال؛ • توضيح الاجراءات والمساطر المتعلقة بتقديم الخدمات العمومية، قصد الحد من المحاباة والزبونية وممارسات الفساد. سيتم تقييم آثار تنفيذ هذا الالتزام من خلال المؤشرات التالية: • مؤشر إدراك الفساد (IPC)؛ • عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج؛ • عدد القطاعات المعنية بالبرنامج. • ...
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يشكل التعميم التدريجي لمنظومة 'إدارتي"، من خلال تأهيل وتجهيز المواقع النموذجية وتكوين الموظفين وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ونشر المعلومات الإدارية، خطوة هامة لتحسين جودة الاستقبال (الولوج ، والتوجيه وتقديم الخدمة ، ومعالجة الشكايات، والإنصات للمقترحات). كما يساهم في مكافحة الفساد وتحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها.
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	تهدف المقاربة الجديدة إلى: • دعم شفافية الخدمات الإدارية؛

	• تعزيز مشاركة المواطنين من خلال الإنصات لمقترحاتهم من أجل تحسين الخدمات العمومية المقدمة.
معلومات إضافية	• يندرج البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال في إطار الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة لاسيما في شقها المتعلق بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وميثاق المرافق العمومية، وتبسيط المساطر الإدارية وتجريدها من طابعها المادي، وبرنامج الحكومة المنفتحة؛ • كما يساهم في تحقيق هدفين من أهداف التنمية المستدامة: الهدف 10 "الحد من أوجه عدم المساواة"، والهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية".

أهم الأنشطة		
تقديم الدعم التقني لتأهيل الموقع النموذجي ل "سجن عكاشة"	2018	
▪ تأهيل الموقع النموذجي "مركز تسجيل السيارات بالرباط"	2018	2019
▪ تأهيل الموقع النموذجي "المستشفى الإقليمي محمد الخامس بالجديدة"	2018	2019
▪ تأهيل الموقع النموذجي "القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء"	2018	2019

بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد عبد الرحيم الحصية	
الصفة والمؤسسة	المدير الوطني المكلف ببرنامج تحسين الاستقبال بالمرافق العمومية / وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)	
البريد الإلكتروني والهاتف	00 212 5 37 67 99 83 a.hassia@mmsp.gov.ma	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	- الإدارات العمومية؛ - الجماعات الترابية؛ - المقاولات والمؤسسات العمومية
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	- برنامج الأمم المتحدة للتنمية

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد	
الالتزام 10 **تعزيز آليات تلقي ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها**	
فبراير 2018 -دجنبر 2019	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	يواجه المتعاملون مع الإدارات العمومية صعوبات في إيجاد قنوات اتصال سهلة وقابلة للولوج لإيداع شكاياتهم، والإدلاء بملاحظاتهم واقتراحاتهم، حيث تظل الوسائل التقليدية في غالب الأحيان لا تفي بالغرض. تبعا للخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة في 14 أكتوبر 2016، وطبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.17.265، الذي يحدد آليات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، قام المغرب بإطلاق منصة وطنية **www.chikaya.ma** متعددة الوسائط في يناير 2018 لتمكين المرتفقين من تقديم شكاياتهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم، وتتبعها ومعالجتها. وقد انخرطت فيها 61 إدارة عمومية. إلا أن هذا المشروع يبقى غير مكتمل بسبب عدم تعميم المنصة المذكورة على جميع الإدارات، كما أن آجال الرد على المرتفقين تبقى قابلة للتحسين. وعليه، يتعين تطوير نظام للتتبع المنتظم وكذا وضع مؤشرات أداء لقياس مستوى التقدم المحرز في مجال تحسين الخدمات العمومية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
ماهية الالتزام	يروم هذا الالتزام: • رفع عدد الإدارات العمومية المنخرطة في منصة تلقي شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين وتتبعها ومعالجتها؛ • صياغة ونشر تقارير دورية تبرز التقدم المحرز في مجال تتبع ومعالجة شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين، والجهود المبذولة من طرف الإدارات العمومية لتحسين جودة الخدمات العمومية، استنادا إلى البيانات المتوصل بها. يعتمد الالتزام على وضع آلية للتتبع والتقييم من خلال: • توفير الدعم التقني لفائدة الإدارات العمومية التي انخرطت في تفعيل المنصة المشار إليها أعلاه؛ • تكوين موظفي الإدارات العمومية التي انخرطت في المنصة المشار إليها أعلاه؛ • إعداد تقرير سنوي من طرف كل إدارة يبرز التقدم المحرز في مجال تتبع ومعالجة شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين، ويتضمن على الخصوص:

	○ تصنيف الشكايات والملاحظات والاقتراحات حسب نوعية الخدمات المقدمة؛ ○ لائحة التدابير التي تم اتخاذها أو سيتم اتخاذها من طرف الإدارة المعنية لتحسين هذه الخدمات. • إعداد تقرير تركيبي من طرف قطاع إصلاح الإدارة استنادا على التقارير القطاعية، واعتمادا على المؤشرات المتاحة عبر المنصة الإلكترونية www.chikaya.ma؛ • نشر التقارير القطاعية والتقرير التركيبي بعد المصادقة عليهما. يتم تقييم أثر تفعيل هذا الالتزام من خلال المؤشرات التالية: • زيادة عدد الإدارات المنخرطة في المنصة المشار إليها أعلاه بنسبة 50%: مضاعفة العدد من 61 إلى 90 إدارة عمومية؛ • تحقيق نسبة 70% في الرد على شكايات المرتفقين؛ • ضمان احترام الآجال القانونية للرد على الشكايات بنسبة 70%؛ • الرفع من جودة الردود على شكايات المرتفقين، وتخفيض نسبة إعادة فتحها بمعدل 10%.
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يمكن هذا الالتزام من إرساء آلية جديدة لتمكين المرتفقين من استعمال وسيلة موحدة لتقديم الشكايات والاقتراحات والملاحظات، وتسهيل علاقتهم بالإدارات العمومية. كما تمكن هذه الآلية من تقديم وتتبع الشكايات في أي وقت وفي أي مكان، وتوفير الجهود والوقت، إضافة إلى تعزيز قنوات التواصل والتفاعل بين الإدارات والمرتفقين، وتقييم الأداء الحكومي، وتحسين جودة الخدمات الإدارية.
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يعتبر هذا الالتزام شرطا أساسيا لاستعادة ثقة المواطنين في الإدارة العمومية عبر تمكينهم من قنوات لتقديم شكاياتهم، بما يساهم في تعزيز محاسبة المسؤولين العموميين. كما يعتبر عنصرا لا محيد عنه لترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية، وتعزيز مكافحة الفساد، ومنح فرصة للمواطنين للمشاركة في تحسين الخدمات العمومية.
معلومات إضافية	• يعكف قطاع إصلاح الإدارة على إعداد دليل لتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين. ويواكب هذا الدليل الإدارات المعنية في مراحل استقبال وتتبع ومعالجة الشكايات. كما يحدد النموذج الموحد الذي يجب اتباعه لإنجاز التقارير القطاعية. • يندرج مشروع إعداد هذا الدليل ضمن البرنامج الأول للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ويمول من طرف برنامج دعم تنفيذ الاستراتيجية السالفة الذكر وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

أهم الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية

توفير الدعم التقني لفائدة الإدارات العمومية التي انخرطت في المنصة الالكترونية	فبراير 2018	دجنبر 2019
تكوين الإدارات العمومية التي انخرطت حديثا في المنصة	فبراير 2018	دجنبر 2019
إعداد دليل لتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين	يونيو 2018	أكتوبر 2018
توزيع الدليل المتعلق بتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين على مختلف الإدارات المعنية	أكتوبر 2018	دجنبر 2018
إعداد التقارير القطاعية السنوية	يناير 2019	مارس 2019
تجميع التقارير القطاعية السنوية وإعداد التقرير التركيبي السنوي	أبريل 2019	يونيو 2019
عرض التقرير التركيبي على أنظار السيد رئيس الحكومة	يونيو 2019	يونيو 2019
نشر التقرير التركيبي والتقارير القطاعية	يوليوز 2019	دجنبر 2019

بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة إكرام حيمي	
الصفة والمؤسسة	رئيسة قسم تبسيط المساطر ودعم الأخلاقيات / وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)	
البريد الإلكتروني والهاتف	002125 37 67 99 96 i.himmi@mmsp.gov.ma	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	- الإدارات العمومية، - المؤسسات العمومية والأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام؛ - مؤسسات القانون العام أو الخاص المضطلعة بمهام المرفق العام.
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	- جمعيات ومنظمات غير حكومية. - برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

في مجال شفافية الميزانية		
الالتزام 11 **دعم شفافية الميزانية من خلال نشر تقارير الميزانيات وفقا للمعايير الدولية**		
غشت 2018 -غشت 2020		
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	
توصيف الالتزام		
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	بذل المغرب، في السنوات الماضية جهودا كبيرة لدعم شفافية الميزانية، لاسيما مع صدور القانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية، مما ساهم في تحسين ترتيبه ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة (Open Budget Index)، محرزا 45 من أصل 100 نقطة حسب المسح المنجز برسم سنة 2017. إلا أن هذه الجهود لا ترقى إلى مستوى الطموحات، إذ يتعين على المغرب، حسب آخر استقصاء حول الميزانية المفتوحة، إنجاز ونشر ثلاثة تقارير من جهة، والعمل، من جهة أخرى، على إغناء وإثراء التقارير التي ينشرها وإشراك المجتمع المدني في صياغتها.	
ماهية الالتزام	يتعلق هذا الالتزام ب: • تطبيق المعايير المعتمدة من طرف المنظمة الدولية للشراكة الميزانياتية (IBP) في مجال إنجاز التقارير ذات الصلة بالميزانية واحترام الآجال المخصصة لنشرها؛ • إشراك المجتمع المدني في الإعداد لميزانية المواطن.	
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	تسعى وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، من خلال العمل على إعداد ونشر ثمانية تقارير (بما فيها ميزانية المواطن) حسب ما تقتضيه المنظمة الدولية للشراكة الميزانياتية ووفقا للمعايير المحددة، إلى تحقيق الهدفين التاليين: • تحسين جودة المعلومة المقدمة لعموم المواطنين، وتعزيز شفافية الميزانية؛ • الانفتاح على المجتمع المدني لإعداد ميزانية للمواطن تستهدف الفئة المعنية بها، وتستجيب لانتظارات وتطلعات المواطن في مجال الحصول على المعلومات ذات الصلة بالميزانية.	
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يمكن إعداد ونشر تقارير الميزانيات الثمانية وفقا للمعايير الدولية من الشفافية وخاصة شفافية الميزانية وتقوية مشاركة المجتمع المدني.	
معلومات إضافية	ينسجم هذا الالتزام بشكل كامل مع البرنامج الحكومي الهادف إلى تعزيز قيم النزاهة، وإصلاح الإدارة العمومية، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، في تناغم مع الأهداف المسطرة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، لاسيما لجنة شفافية الميزانية.	
أهم الأنشطة		
إعداد تقرير أولي للميزانية طبقا للمعايير الدولية بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2019	يوليوز 2018	شتنبر 2018
إدماج مفهوم ميزانية المواطن خلال المراحل الإعدادية الأخرى للميزانية، وذلك من خلال إعداد ميزانية للمواطن خاصة بالقانون المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2016	يناير 2019	مارس 2019
عقد مشاورات مع المجتمع المدني حول شكل ومضامين ميزانية المواطن	ماي 2019	يونيو 2019

إعداد تقرير أولي للميزانية طبقا للمعايير الدولية بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2020	يوليوز 2019	شتنبر 2019
إدماج مفهوم ميزانية المواطن خلال المراحل الإعدادية الأخرى للميزانية، وذلك من خلال إعداد ميزانية للمواطن خاصة بالقانون المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2017	يناير 2020	مارس 2020
بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة هاجر الشرقاوي	
الصفة والمؤسسة	رئيسة مصلحة ميزانية المواطن / وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	
البريد الإلكتروني والهاتف	+ 212530400111 / 212610050908 cherkaouihajar@db.finances.gov.ma	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	جميع القطاعات الوزارية
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	منظمات المجتمع المدني المهتمين بشفافية المالية العمومية

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال شفافية الميزانية		
الالتزام 12 **تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية في شقه المرتبط بشفافية الميزانية، والميزانية القائمة على نجاعة الأداء**		
يونيو 2018 -مارس 2020		
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	
توصيف الالتزام		
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	يندرج هذا الالتزام ضمن المساعي الرامية إلى تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بتكريس الحق في الحصول على المعلومات، والحفاظ على توازن المالية العمومية، وترسيخ الحكامة الجيدة، وتعزيز مبدأ المساءلة بغية الاستجابة لتطلعات المواطن.	
ماهية الالتزام	دعم شفافية الميزانية والرفع من نجاعة التدبير العمومي وكذا تعزيز دور البرلمان خلال مناقشة مشروع الميزانية ومراقبة المالية العمومية.	
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	• إثراء الرصيد المعلوماتي المتعلق بالميزانية وجعله رهن إشارة البرلمان وعموم المواطنين؛ • التعريف بمقتضيات الميزانية وجعلها أكثر وضوحا من خلال تقديمها على شكل برامج للسياسات العمومية، والعمل على تكريس البعد الجهوي؛ • تنظيم حملة تواصلية واسعة النطاق للترويج لمشروع قانون المالية؛ • ترسيخ مبادئ التقييم والمساءلة؛ • ترسيخ المبادئ الأساسية المتعلقة بالميزانية (الصدقية الميزانياتية والصدقية المحاسباتية، وترشيد إحداث واستعمال حسابات خصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة).	
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	تكمن أهمية هذا الالتزام في كونه يتيح لعموم المواطنين الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية، ويساهم في تحسين جودتها والرفع من ولوجيتها. كما يساهم في تعزيز المساءلة العمومية، إذ يقوم كل قطاع وزاري بإعداد تقرير لتقييم الأداء يرفق بمشروع القانون المتعلق بتصفية ميزانية السنة المعنية. ويتضمن هذا التقرير مقارنة بين الإنجازات المحققة والتوقعات الأولية، مع تفسير التباينات المسجلة.	
أهم الأنشطة		
تقديم البرمجة الميزانياتية الشاملة لثلاث سنوات وكذا ميزانية القطاعات الوزارية	يونيو 2018 – يناير 2019	31 مارس 2020
إعداد تقرير تدقيق الأداء	2019	31 مارس 2020
إعداد التقرير السنوي لتقييم الأداء	2019	31 مارس 2020
بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد أحمد برادة	
الصفة والمؤسسة	نائب المدير المكلف بتنفيذ القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	
الهاتف والبريد الإلكتروني	00 212 537 67 72 68/ 00 212 673 99 52 86 berrada@db.finances.gov.ma	

المتدخلون	الجهات الحكومية	جميع القطاعات الوزارية
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	

الالتزام 13 إرساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي المقدم لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة "شراكة" اكتوبر 2018 -غشت 2020	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	قامت الوزارة بإطلاق بوابة "شراكة" سنة 2017 لتعزيز شفافية وحكامة نظام الدعم العمومي المقدم للجمعيات، وذلك عبر نشر جميع المعطيات المتعلقة بمشاريع الجمعيات التي حظيت بالدعم العمومي. وعلى الرغم من إطلاق البوابة منذ أكثر من سنة، إلا أن الأهداف المرجوة من هذا المشروع لم يتم تحقيقها على أرض الواقع. إذ لم يلتزم الفاعلون الحكوميون بانتظام تزويد البوابة بمعطيات موثوقة، رغم وجود منشور السيد الوزير الأول رقم 2003/7. ويأسس هذا المنشور لشراكة جديدة مع الجمعيات، مبنية على التشاركية والتعاون والاستثمار المشترك للموارد المالية والبشرية بغية تعزيز الخدمات الاجتماعية، وتنفيذ مشاريع التنمية، والتكفل بالخدمات الجماعية. ولتجاوز هذه الإشكالية، ينبغي وضع الآليات الكفيلة لحث الفاعلين الحكوميين على التعامل بانضباط ومسؤولية لتحقيق أهداف البرنامج الحكومي، لاسيما من خلال إغناء البوابة بالمعطيات ذات الصلة بالدعم العمومي على نحو منتظم.
ماهية الالتزام	يندرج إحداث بوابة "شراكة" في إطار مساعي الحكومة لتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني. وتعتبر هذه البوابة من بين أهم الآليات الموضوعة لتعزيز سياسة القرب، وتسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالدعم المقدم من طرف الدولة لفائدة المنظمات غير الحكومية، ونشر طلبات مشاريع الشراكة. كما تروم ضمان انخراط أكبر لجميع الفاعلين الحكوميين المعنيين بتقديم الدعم العمومي للجمعيات، وتمكن المجتمع المدني ومختلف المتدخلين من الحصول على المعلومات المتعلقة بالدعم المقدم. يتم تقييم تفعيل هذا الالتزام من خلال المؤشرات التالية: • صياغة واعتماد مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني؛ • رفع عدد الإدارات المعنية بالدعم العمومي المقدم للجمعيات المنخرطة (من 20% إلى 70% من الإدارات)؛ • رفع نسبة الإدارات التي تلتزم بنشر المعطيات على البوابة من 20 إلى 70%؛ • وضع خرائطية لرصد عملية توزيع الدعم العمومي حسب الجهات، ونوعية المشاريع، وبيانات الاتصال بالجمعيات المستفيدة؛ • نشر طلبات المشاريع بنسبة 50%، في أفق تحقيق نسبة 80% سنة 2020؛ • إنجاز ونشر تقرير سنوي لتقييم الدعم العمومي الممنوح للجمعيات.
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	• اعتماد مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة والمجتمع المدني باعتباره أداة قانونية تلزم الفاعلين الحكوميين بنشر المعطيات

	المتعلقة بالدعم العمومي المقدم للجمعيات على البوبة المذكورة، وبشكل منتظم؛ • إحداث لجنة مشتركة (تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية والمجتمع المدني) للإشراف على البوابة وتقييمها، وذلك بغية تشجيع الفاعلين الجمعويين والمؤسساتيين على الرد على طلبات المسؤولين المباشرين على البوابة؛ • نشر تقرير التقييم السنوي على نطاق واسع لتعزيز مساءلة الفاعلين الحكوميين، وتمكين المجتمع المدني من التحقق من بلوغ الأهداف المسطرة، وتتبع الدعم الحكومي.
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يندرج هذا الالتزام في إطار الجهود المبذولة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال: • تفعيل مبدأ محاسبة ومساءلة الموظفين العموميين والفاعلين المدنيين عبر فرض احترام القواعد وتطبيق وتطبيق آليات ملائمة حول طرق وأشكال صرف الدعم العمومي المقدم للجمعيات. أما فيما يخص الحصول على المعلومات، فيمكن هذا الالتزام من: • تعزيز نشر وتعميم المعلومات حول الدعم العمومي المقدم للجمعيات؛ • تيسير الولوج إلى المعطيات بشكل يمكن المواطنين والمجتمع المدني من إعادة استعمالها. وفيما يخص شفافية الميزانية، يمكن هذا الالتزام من: • إضفاء شفافية أكبر على طرق وأشكال صرف الدعم العمومي المقدم للجمعيات؛ • ضمان ولوج عادل ومنصف للدعم العمومي المقدم للجمعيات؛ • إرساء حكامة مالية على عملية صرف الدعم العمومي. وفيما يخص المشاركة المواطنة، يمكن هذا الالتزام من: • تحسين العرض العمومي والسهر على حكامة المشاريع الممولة من طرف الدولة من خلال إشراك الفاعلين الجمعويين؛ • توحيد القواعد والمساطر المتعلقة بطرق صرف الدعم العمومي، ومنح فرص للمواطنين والمجتمع المدني للمشاركة في تتبع وتنفيذ وتقييم المشاريع العمومية التي يشرف عليها الفاعلون العموميون أو الجمعويون.
معلومات إضافية	تتحمل الوزارة الميزانية المخصصة لتنفيذ هذا الالتزام. كما تحظى بدعم وتمويل الاتحاد الأوروبي الذي يوفر المساعدة المالية والتقنية لإنجاز مشروع "شراكة". إن هذا الالتزام على ارتباط وثيق بالمرجعيات التالية: • المحور الأول (تعزيز دور المجتمع المدني) والمحور الثاني (ترسيخ الحكامة الجيدة) من البرنامج الحكومي؛ • البرنامج القطري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ • الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛ • الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة؛ • برنامج إنجاح المرحلة الثانية من الوضع المتقدم لدى الاتحاد الأوروبي والمتعلق بدعم الالتقائية والدعم المؤسساتي.
أهم الأنشطة	

اعتماد مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني	يناير 2019	يناير 2020
وضع خرائطية لرصد عملية توزيع الدعم العمومي حسب الجهات، ونوعية المشاريع والجمعيات المستفيدة	فبراير 2020	غشت 2020
إنجاز ونشر تقرير سنوي لتقييم الدعم العمومي الممنوح للجمعيات.	أكتوبر 2018	دجنبر2019

بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد نور الدين زعلامي	
الصفة والمؤسسة	رئيس قسم تعزيز القدرات وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	
الهاتف والبريد الإلكتروني	00212661796552 Zaalaminoureddine2020@gmail.com n.zaalami@mcrpsc.gov.ma	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	- رئاسة الحكومة، - القطاعات الوزارية، - المؤسسات العمومية
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	- منظمات المجتمع المدني

الالتزام 14 تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي		
شتنبر 2018 -غشت 2019		
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	
توصيف الالتزام		
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	• غياب تنزيل الإطار القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية على الصعيدين الوطني والمحلي (نظام تقديم العرائض على مستوى مجالس الجماعات الترابية، وهيئات الحوار والتشاور)؛ • غياب آليات الحوار والتشاور مع جمعيات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي، لتمكينها من المشاركة في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية؛ • ضعف التواصل والتحسيس لتعريف الجمعيات والمواطنات والمواطنين بالإطار القانوني الجديد للمشاركة المواطنة.	
ماهية الالتزام	يروم هذا الالتزام: • تحسيس الجمعيات والمواطنات والمواطنين بوسائل المشاركة في تدبير الشأن العام، عبر تنظيم حملة تواصلية وتحسيسية على الصعيد الوطني، وبلورة مخطط تواصلي حول المشاركة المواطنة؛ • تحسين الخدمات المقدمة من طرف مركز الاتصال والمواكبة لجمعيات المجتمع المدني؛ • تنظيم لقاءات جهوية بشراكة مع الجهات الاثنتا عشر للمملكة لدعم الديمقراطية التشاركية والشروع في إحداث هيئات للحوار والتشاور على مستوى مجالس الجماعات الترابية؛ • إعداد دلائل مبسطة لتيسير عمل هيئات التشاور والتحقق من توفر الموارد؛ • تنسيق عمليات الحوار والتشاور التي تشرف عليها المؤسسات الدستورية واللجان المختلفة المحدثة لهذا الغرض؛ • وضع واختبار "نماذج" لآليات تساهم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية على موقع نموذجي، في أفق تعميم التجربة على مجموع الجماعات والعمالات والأقاليم.	
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يروم هذا الالتزام تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.	
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يمكن تفعيل هذا الالتزام من تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.	
أهم الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
إطلاق حملة تواصلية حول الإطار القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية	شتنبر 2018	نونبر 2018
تحسين الخدمات المقدمة من طرف مركز الاتصال والمواكبة لجمعيات المجتمع المدني، وإحداث مكتبة إلكترونية حول الديمقراطية التشاركية	أكتوبر 2018	دجنبر 2018
تنظيم تظاهرات جهوية بشراكة مع الجهات الاثنتا عشر لدعم الديمقراطية التشاركية والشروع في	2018	2020

إحداث هيئات الحوار والتشاور على مستوى مجالس الجماعات الترابية(تم تنظيم 5 لقاءات وسيتم تنظيم اللقاءات الأخرى بوثيرة لقاء كل شهرين)		
إعداد دلائل مبسطة لتيسير عمل هيئات التشاور	يناير 2019	غشت 2020
وضع واختبار "نماذج" لآليات تساهم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية على موقع نموذجي	يناير 2019	غشت 2019
بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة حليمة غياط	
الصفة والمؤسسة	رئيسة قسم الشؤون القانونية والعلاقات العامة / وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	
الهاتف والبريد الإلكتروني	2126654090783 / 212608853612 h.ghiate@mcrpsc.gov.ma ghiatehalima69@gmail.com	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	- القطاعات الوزارية، - البرلمان، - الجماعات الترابية.
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	- منظمات المجتمع المدني

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال المشاركة المواطنة

الالتزام 15

إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة

يوليوز2018 -يوليوز2019		
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	
توصيف الالتزام		
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته	تم وضع الإطار القانوني للمشاركة المواطنة في شقه المتعلق بتقديم الملتمسات والعرائض، أما فيما يخص الاستشارة العمومية فهو قيد الإعداد. ويأتي إحداث منصة إلكترونية في سياق تفعيل وتنزيل مقتضيات هذا الإطار القانوني، وتشجيع المواطنين على ممارسة حقوقهم الجديدة المتعلقة بالمشاركة المواطنة.	
ماهية الالتزام	يروم هذا الالتزام إحداث منصة إلكترونية "للمشاركة المواطنة" تضم ثلاثة مكونات: تقديم الملتمسات، وتقديم العراض، وإجراء المشاورات العمومية، إضافة إلى الخدمات المرتبطة بالتكوين والمساعدة التقنية والصيانة. وتمكن هذه المنصة المواطنين من تقديم ملتمساتهم الموجهة للبرلمان أو الحكومة أو الجماعات الترابية على الخط. وذلك طبقا للمساطر القانونية المعمول بها. كما يمكن للمواطنين استعمال هذه البوابة لتقديم الملتمسات التشريعية إلى البرلمان. من جهة أخرى، تستطيع السلطات العمومية اللجوء لهذه البوابة بغية إجراء استشارات عمومية حول قرارات أو سياسات معينة.	
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يسعى الالتزام إلى تحقيق هدفين اثنين: • تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم الجديدة ذات الصلة بالمشاركة المواطنة (تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، والملتمسات التشريعية، والانخراط في المشاورات العمومية)؛ • توسيع ممارسة هذا الحق على صعيد مجموع التراب الوطني.	
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يعتبر هذا المشروع آلية لتفعيل مبدأ المشاركة المواطنة.	
أهم الأنشطة		
إطلاق البوابة(مرحلة الاختبار)	يوليوز 2018	
إعداد دليل استعمال البوابة والتكوين حول استعمالها	شتنبر 2018	
التعريف بالبوابة بالجهات الاثنتا عشر وخلال الدورات التكوينية المنظمة لفائدة الجمعيات	أكتوبر 2018	يوليوز 2019
بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة حليمة غياط	
الصفة والمؤسسة	رئيسة قسم الشؤون القانونية والعلاقات العامة وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	
الهاتف والبريد الإلكتروني	2126654090783 / 212608853612 h.ghiate@mcrpsc.gov.ma ghiatehalima69@gmail.com	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	- القطاعات الوزارية، - البرلمان،

		- الجماعات الترابية.
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	- منظمات المجتمع مدني

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال المشاركة المواطنة
الالتزام 16

تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية	
أكتوبر 2018 -يوليوز 2020	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته	كرس دستور المملكة المغربية حق المواطن والمجتمع المدني في المشاركة في صياغة وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات العمومية. من هذا المنطلق، انخرطت الحكومة في إعداد وإصدار قوانين تنظيمية جديدة حول الديمقراطية التشاركية، تحدد آليات تمكين المواطنين والمجتمع المدني من ممارسة حقوقهم في مجال تقديم العرائض والملتمسات التشريعية. إلا أن إصدار الإطار القانوني لا يكفي لتحقيق المشاركة المواطنة الفعالة التي يصبو إليها المشرع. فتعزيز قدرات الفاعلين المدنيين (من مواطنين وجمعيات) يبقى ضروريا لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع.
ماهية الالتزام	يروم هذا الالتزام تشجيع الفاعلين المدنيين على تبني آليات المشاركة المواطنة بغية تنزيلها بشكل فعال على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك من خلال: • تنظيم حملة تحسيسية وتشاورية في الجهات الاثنتا عشر: لقاءات مفتوحة (10 لقاءات) مع الفاعلين المدنيين، وتوزيع منشورات ومطويات ودلائل حول الديمقراطية التشاركية (تقديم العرائض والملتمسات التشريعية)؛ • إعداد برنامج شامل للتكوين (نظري وتطبيقي) حول الديمقراطية التشاركية يمتد لسنتين (2018-2020) مع التركيز بشكل خاص على كيفية ممارسة حق تقديم العرائض والملتمسات التشريعية؛ • تنظيم ندوات تكوينية حول الديمقراطية التشاركية (تقديم العرائض والملتمسات التشريعية) في جميع الجهات، بهدف تكوين 1200 فاعل جمعوي كل سنة حول كيفيات تقديم العرائض والملتمسات التشريعية. ويتم انتقاء المستفيدين من الجهات الاثنتا عشر على ثلاثة مراحل: ✓ المرحلة الأولى: انتقاء 360 فاعل جمعوي؛ ✓ المرحلة الثانية: انتقاء 560 فاعل جمعوي، ✓ المرحلة الثالثة: انتقاء 280 فاعل جمعوي. • تنظيم برنامج سنوي لتكوين المشرفين على التكوين لفائدة 100 مكون جمعوي، وذلك حول المواضيع التالية: ✓ الديمقراطية التشاركية (تقديم العرائض والملتمسات التشريعية)؛ ✓ السياسات العمومية: الإعداد، والتنفيذ والتتبع والتقييم؛ ✓ كيفيات وتقنيات رفع التظلمات وتقديم المشاريع والشكايات للسلطات العمومية على الصعيد الوطني والترابي؛ ✓ تقنيات التنشيط والتواصل والتكوين.

كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يساهم برنامج التكوين النظري والتطبيقي حول الديمقراطية التشاركية في تشجيع الفاعلين المدنيين على تبني آليات الديمقراطية التشاركية، والمشاركة في صنع القرار المتعلق بالسياسات والمشاريع العمومية.
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يشكل هذا الالتزام آلية فعالة لتسهيل وتشجيع مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الإلمام بالإطار القانوني المنظم للديمقراطية التشاركية وآليات وتقنيات تقديم العرائض والملتمسات التشريعية.
معلومات إضافية	• تتحمل الوزارة الميزانية المخصصة لهذا الالتزام؛ • يندرج هذا الالتزام في إطار المحور الأول من البرنامج الحكومي المتعلق بتعزيز المشاركة المواطنة؛ • يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات البرنامج القطري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، • يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة، • يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات برنامج دعم المجتمع المدني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، • يتماشى هذا الالتزام ومقتضيات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالمغرب في شقه المتعلق بالمشاركة المواطنة والجهوية الموسعة الذي يترأسه كل من وزارة الداخلية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

أهم الأنشطة		
تكوين المشرفين على التكوين	أكتوبر 2018	يوليوز 2020
تنظيم الدورات التكوينية حول الديمقراطية التشاركية	أكتوبر 2018	يونيو 2020

بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيد نور الدين زعلامي	
الصفة والمؤسسة	رئيس قسم دعم القدرات وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	
الهاتف والبريد الإلكتروني	00212661796552 Zaalaminoureddine2020@gmail.com n.zaalami@mcrpsc.gov.ma	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	الجماعات الترابية
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	الهيئات الاستشارية

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال المشاركة المواطنة

الالتزام 17 تسهيل ولوج جمعيات المجتمع المدني للمجال السمعي البصري	
أكتوبر 2018 -يونيو 2020	
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
توصيف الالتزام	
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	خلصت اللقاءات والدورات التكوينية، التي أشرفت عليها الوزارة، بعدة توصيات ومطالب تدعو إلى تسهيل ولولج المجتمع المدني للمجال السمعي البصري، إذ يعاني هذا الأخير من مجموعة من الصعوبات تتمثل في: • صعوبة في الولوج إلى المجال السمعي البصري؛ • عدم احترام قواعد الانصاف الترابي والتوازن في الرأي والراي الآخر والتمثيلية؛ • عدم التمكن من الإطار القانوني المتعلق بالمجال السمعي البصري. في هذا الإطار، أطلقت الوزارة استشارة عمومية، امتدت من 20 دجنبر 2017 إلى 7 يناير 2018، بهدف تلقي وتسجيل مقترحات الجمعيات والفاعلين الجمعويين حول سبل تيسير ولوج الجمعيات إلى الإعلام السمعي البصري بشكل عادل ومنصف. كما تلقت الوزارة عشرات المذكرات من منظمات المجتمع المدني عقب الانتهاء من هذه العملية التشاورية، ودمجتها في مذكرة واحدة وجهت إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتاريخ 20 يناير 2018. وقد ركزت هذه المذكرة على "سبل تعزيز ولوج منظمات المجتمع المدني إلى خدمات الاتصال السمعي البصري في إطار احترام قواعد الإنصاف الترابي والتوازن في الرأي والرأي الآخر والتمثيلية.
ماهية الالتزام	يروم هذا الالتزام: • التحسيس بالإطار القانوني المتعلق بالإعلام السمعي البصري، والقرار الجديد رقم 20.18 الصادر عن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتاريخ 7 يونيو 2018 حول الولوج إلى المجال السمعي البصري الذي دخل حيز التطبيق في أكتوبر 2018. حيث سيتم تنظيم ست (6) دورات تكوينية بالجهات الاثنتا عشر على مدى سنتين لتحقيق هذه الغاية (دورة تكوينية واحدة لكل جهتين)؛ • إعداد وتنفيذ برنامج لتكوين الفاعلين الجمعويين بجميع جهات المملكة؛ • إعداد دليل لتسهيل ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى خدمات الاتصال السمعي البصري. سيتم تقييم آثر تنفيذ هذا الالتزام اعتمادا على المؤشرات التالية: • تنظيم ست ندوات تحسيسية؛ • تكوين 160 فاعلا جمعويا.
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يمكن تفعيل هذا الالتزام من: • التعريف بالإطار القانوني المنظم للمجال السمعي البصري؛ • تعزيز مهارات وكفاءات الفاعلين الجمعويين في الولوج إلى المجال السمعي البصري؛

	• تحقيق مبدأ التنوع والتوازن في الرأي والرأي الآخر وضمان تمثيلية منصفة للمجتمع المدني في الإعلام السمعي البصري؛ • إعداد دليل يوضح للجمعيات طرق الولوج للمجال السمعي البصري وكيفية استعمال بعض الوسائط السمعية البصرية.
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	تتمثل مظاهر تلاؤم الالتزام مع مبادئ وقيم الحكومة المنفتحة في: • ضمان مشاركة المجتمع المدني عبر قنوات متعددة للتواصل؛ • تعزيز المساءلة العمومية عبر تمكين المجتمع المدني من آليات المساءلة، وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

أهم الأنشطة		
إعداد برنامج التكوين	اكتوبر 2018	مارس 2019
تنظيم ثلاث (3) ندوات تحسيسية تستهدف ست (6) جهات	دجنبر 2019	يونيو 2019
إعداد الدليل	شتنبر 2019	دجنبر 2019
تكوين المجموعة الأولى من الفاعلين الجمعويين	دجنبر 2019	دجنبر 2019
تكوين المجموعة الثانية من الفاعلين الجمعويين	يونيو 2020	يونيو 2020
تنظيم ثلاث (3) ندوات تحسيسية تستهدف ست (6) جهات	شتنبر 2019	يونيو 2020

بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة سلمى المودني	
الصفة والمؤسسة	رئيسة مصلحة التواصل وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	
الهاتف والبريد الإلكتروني	0608878239 elmoudniselma@gmail.com	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	منظمات المجتمع المدني

بطاقة حول التزام مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في مجال التواصل والتحسيس بأهمية الحكومة المنفتحة
الالتزام 18

التواصل الواسع النطاق بشأن انضمام المغرب لمبادرة الحكومة المنفتحة والتقدم المحرز في هذا المجال		
شتنبر 2018 -غشت 2020		
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)	
وصف الالتزام		
ما هو الإشكال العمومي الذي يتوخى الالتزام معالجته؟	انضم المغرب في ابريل 2018 إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة والتي تهدف إلى تسريع وتيرة الإصلاحات المتعلقة بترسيخ قيم الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة والمشاركة المواطنة. إلا أن التواصل حول انضمام المغرب لهذه الشراكة لم يتم على أوسع نطاق، مما يحول دون استثمار هذه الفرصة لترسيخ ثقافة الانفتاح والتواصل.	
ماهية الالتزام	يروم هذا الالتزام إعداد وتنفيذ مخطط تواصلي حول مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة من جهة، وحول تنفيذ مختلف الالتزامات 18 المتضمنة بمخطط العمل الوطني للحكومة المنفتحة من جهة أخرى.	
كيف يساهم الالتزام في حل الإشكال العمومي؟	يشكل هذا الالتزام أحد أهم الإجراءات المواكبة للتواصل حول الحكومة المنفتحة وكذا حول تفعيل مخطط العمل الوطني في هذا المجال.	
إلى أي حد يتماشى الالتزام مع قيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟	يشكل التواصل حول التزامات المغرب في مجال الحكومة المنفتحة على نطاق واسع وسيلة لتتبع وتقييم جهود القائمين على تفعيل التزامات مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، مما يؤثر بشكل إيجابي على جودة مخرجات هذه المشاريع.	
أهم الأنشطة	**تاريخ البداية**	**تاريخ النهاية**
إعداد مخطط التواصل الخاص بالحكومة المنفتحة	شتنبر 2018	أكتوبر 2018
تنفيذ أنشطة التواصل المنجزة	أكتوبر 2018	دجنبر 2019
تقييم أنشطة التواصل المنجزة	يناير 2020	يونيو 2020
بيانات الاتصال		
اسم المخاطب الرسمي (رئيس المشروع)	السيدة أمال علمي	
الصفة والمؤسسة	رئيسة قسم التواصل، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة (قطاع إصلاح الإدارة)	
الهاتف والبريد الإلكتروني	212 5 37 67 98 46 a.alami@mmsp.gov.ma	
المتدخلون	**الجهات الحكومية**	الإدارات العمومية
	منظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات دولية، ومجموعات عمل	منظمات المجتمع المدني

الجزء الثاني

مخطط العمل الوطني

لمجلس النواب

شتنبر 2019 - دجنبر 2020

مقدمة

يتأسس انضمام مجلس نواب المملكة المغربية لمبادرة "الشراكة من أجل حكومة منفتحة" من رغبة المملكة في مواصلة مسار الإصلاحات المؤسساتية والسياسية الجارية ولاسيما بعد المصادقة على الدستور الجديد سنة 2011. ويعتبر إشراك المواطنات والمواطنين في هذا المسار شرطا أساسيا من أجل إرساء ثقة المجتمع في المؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى أن الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وإشراك المواطنين في تدبير الشأن العام تعتبر مقتضيات ومبادئ أساسية قامت عليها الإصلاحات الدستورية لسنة 2011.

وهكذا ينص الفصل 13 من الدستور على ما يلي : "تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها".

وتعتبر الديمقراطية التشاركية والمواطنة إصلاحا أساسيا تمت دسترته سنة 2011. إذ ينص الفصل 14 من الدستور على أنه " للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع". ومن جهة أخرى ينص الفصل 15 على ما يلي: " للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق."

وأصبح الحصول على المعلومة منذ سنة 2011 حقا أساسيا في المغرب. وبموجب الفصل 27 من الدستور فإن: " للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. ولا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة".

وبات مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والشفافية من المبادئ الدستورية الملزمة لكل المسؤولين عن المرافق العمومية. وبهذا الصدد ينص الفصل 154 من الدستور على ما يلي: "يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات. تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور".

إضافة إلى التعديلات الأساسية التي ينص عليها نظامه الداخلي، اعتمد مجلس النواب سنة 2013 خطة استراتيجية تم الشروع في تطبيقها خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018. وفي يونيو من سنة 2018 تم اعتماد وضع خطة عمل ثانية بمساهمة كل المكونات السياسية، وكانت محاورها الأساسية هي الشفافية وإشراك المواطنين في مسار التشريع والرقابة البرلمانية وفي تقييم السياسات العمومية. وكان الهدف هو تقريب البرلمان من المواطنين حتى يكون ما يشغلهم ويشغل المجتمع في قلب العمل البرلماني.

وفي السياق الدولي الذي يتميز بالعزوف السياسي والإنطواء على الذات ومعاداة المؤسسات البرلمانية، أصبحت البرلمانات مدعوة إلى إعادة النظر في طريقة تواصلها. و انطلاقا من هذا الو اقع، جعل مجلس النواب الانفتاح في صلب عمله.

وفي هذا الإطار يعتبر انضمام مجلس النواب لمبادرة "الشراكة من أجل حكومة منفتحة" مسألة بديهية جاءت لتكريس مبادئ ومقتضيات الدستور الذي تنص ديباجته على تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

ويبقى الهدف الشامل هو ترسيخ الديمقراطية وتقاليد الحوار والتفاعل وإعطاء نفس جديد للبرلمان.

وتُفصل هذه الوثيقة التزامات مجلس النواب في ما يخص الإنفتاح والديمقراطية التشاركية وإشراك المواطنين والشفافية والحصول على المعلومة. وتعتبر هذه الإصلاحات جزءً من برامج الإصلاح المفصلة في خطة عمل مجلس النواب 2018-2021.

وفي ما يلي ست التزامات يرى المجلس أنها تحظى بالأولوية وستطبق برسم الفترة الممتدة من سبتمبر 2019 إلى ديسمبر 2020:

الالتزام الأول	
إعمال المقتضيات الدستورية والتشريعية في مجال الديموقراطية التشاركية والديموقراطية المواطنة	
شتنبر 2019- دجنبر 2019	
المؤسسة / الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	**مجلس النواب**
وصف الالتزام	
ما هي الإشكالية العمومية التي اتُخذ الالتزام بصددها ؟	• تطبيق المقتضيات الدستورية و التشريعية في مجال الديمقراطية التشاركية والديمقراطية المواطنة • التزام مجلس النواب بتطبيق الإصلاحات الدستورية من أجل التحديث وضمان انفتاح و تواصل أفضل مع المواطنات و المواطنين. • خصص مجلس النواب مادتين من نظامه الداخلي فصل فيهما إجراءات ممارسة هاته الحقوق
ما هو الالتزام ؟	يقضي الالتزام بوضع نظام لتقديم العرائض والملتمسات من أجل التشريع لدى مجلس النواب. وقد شكل مكتب مجلس النواب لجنة مكلفة باستقبال وتدبير عرائض المواطنات والمواطنين والملتمسات من أجل التشريع. وفي برنامج عملها السنوي ستقوم اللجنة بتنظيم لقاءات ونقاشات على الصعيد المركزي والجهوي مع المنظمات غير الحكومية التي تؤطر مبادرات المواطنين في مجال تقديم العرائض والملتمسات من أجل التشريع وتحديد إطار المبادرات المشتركة وإعداد آليات التحسيس (دليل عملي للانتظارات المرتبطة بتلك المبادرات والمساطر المتبعة). وخلال هذه المرحلة يتم تشغيل البوابة الإلكترونية المرتبطة بتدبير العرائض والملتمسات. وتضمن هذه البوابة مزيدا من الشفافية والسلاسة.
كيف سيساهم الالتزام في حل المشكل العمومي ؟	بصفته السلطة التشريعية، يضطلع مجلس النواب بشكل تام بمهمته المرتبطة بتفعيل الآليات القانونية والسياسية المتعلقة بهذه المقتضيات. ومنذ سنة 2016 دخل القانونان التنظيميان المتعلقان على التوالي بإجراءات ممارسة حق تقديم العرائض للسلطات العمومية وشروط ممارسة حق تقديم الملتمسات في مجال التشريع حيز التنفيذ
لماذا يعتبر هذا الالتزام مفيدا في ما يخص قيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة ؟	هذا الشكل الجديد للممارسة الديمقراطية الذي يسمح للمواطنات والمواطنين بتقديم عرائض للسلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة وملتمسات في مجال التشريع يعتبر مدخلا لترسيخ ودعم الديمقراطية التشاركية. وسيضمن كذلك انخراط ومساهمة المواطنين في مسار اتخاذ القرار وفي التشريع.
معلومات إضافية	

أهم الأنشطة مع النتائج القابلة للتسليم والتقييم	تاريخ البداية تاريخ البداية	تاريخ النهاية
تشكيل اللجنة المكلفة بتلقي الملتمسات والعرائض	شتنبر 2019	دجنبر 2020
إعداد المخطط السنوي	ستنبر 2019	يناير 2020
تنظيم لقاء/نقاش مع المنظمات غير الحكومية	فبر اير 2020	فبر اير 2020
إعداد إطار عمل مشترك من أجل الرفع من عدد وجودة العرائض والملتمسات من أجل التشريع التي تؤطرها المنظمات غير الحكومية	سبتمبر 2019	دجنبر 2019
إعداد دليل عملي بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية	شتنبر 2019	يوليوز 2020
إعداد نظام معلوماتي من أجل تلقي العرائض والملتمسات	أكتوبر 2019	دجنبر 2019
اعتماد إجراءات داخلية من أجل تدبير النظام المعلوماتي	أكتوبر 2019	دجنبر 2019
معلومات للإتصال		
إسم الشخص المسؤول في المؤسسة المكلفة بالتنفيذ	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام +212537679604/03 s.general@parlement.ma	
الصفة والمصلحة	الكتابة العامة	
عنوان البريد الإلكتروني والهاتف	+212537679604/03 s.general@parlement.ma	
فاعلون آخرون مشاركون — **فاعلون تابعون للدولة مشاركون**	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	
فاعلون آخرون مشاركون — **الجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومجموعات العمل الموضوعاتية**	أي منظمة غير حكومية تؤطر مبادرات المواطنين في مجال تقديم العرائض والملتمسات البنك الدولي	

الالتزام الثاني		
إشراك المواطنين والمواطنات في المسار التشريعي		
شتنبر 2019- دجنبر 2020		
المؤسسة / الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	**مجلس النواب**	
وصف الالتزام		
ما هي الإشكالية العمومية التي اتُخذ الالتزام بصددها ؟	الاستماع للمواطنين وأخذ مقترحاتهم وأفكارهم وملاحظاتهم بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين بعين الاعتبار	
ما هو الالتزام ؟	عرض مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة للمناقشة للتشاور مع المواطنين. الهدف هو ضمان مساهمة المواطنين وإشراكهم في المسار التشريعي.	
كيف سيساهم الالتزام في حل المشكل العمومي؟	يتعلق الأمر بإجراء يهدف إلى تحسين جودة التشريع وضمان مساهمة وتفاعل المواطنين مع مسار بناء دولة الحق والقانون، ذلك أن كل مؤسسة تحترم المواطنين والمواطنات لا يمكن إلا أن تكون محترمة وتحظى بالتقدير.	
لماذا يعتبر هذا الالتزام مفيدا في ما يخص قيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟	مساهمة وتفاعل المواطنين مع مسار اتخاذ القرار والتشريع	
معلومات إضافية		
أهم الأنشطة مع النتائج القابلة للتسليم والتقييم	**تاريخ البداية**	**تاريخ النهاية**
اعتماد إجراءات خاصة بنشر مشاريع ومقترحات النصوص التشريعية المعروضة على مجلس النواب	**يناير 2020**	**مارس 2020**
إدراج المشاريع والمقترحات في الموقع الإلكتروني من أجل التوصل بتعليقات المواطنات والمواطنين المعنيين.	**أبريل 2020**	**دجنبر 2020**
جمع هذه التعليقات والمقترحات من أجل وضعها رهن إشارة الفرق واللجان البرلمانية خلال مرحلة دراسة المصادقة على النصوص. وسيتم تسجيل عدد المواطنين المعلقين، كما سيتم القيام بهذه العملية بشكل آلي.	**أبريل 2020**	**دجنبر 2020**
وضع نظام للتجاوب مع تساؤلات المواطنين	**أبريل 2020**	**دجنبر 2020**
معلومات للإتصال		
إسم الشخص المسؤول في المؤسسة المكلفة بالتنفيذ	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي	

		الكاتب العام +212537679604/03 s.general@parlement.ma
الصفة والمصلحة		الكتابة العامة
عنوان البريد الإلكتروني والهاتف		+212537679604/03 s.general@parlement.ma
فاعلون آخرون مشاركون	فاعلون تابعون للدولة مشاركون	الفرق البرلمانية والوزارات المعني
	الجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومجموعات العمل الموضوعاتية	التنظيمات المهنية (أطباء ومحامون وأساتذة إلخ.) الهيئات المهنية و المنظمات غير الحكومية حسب طبيعة النص التشريعي

الالتزام الثالث

تطبيق المقتضيات الدستورية والتشريعية في ما يخص الحق في الحصول على المعلومة

شتنبر 2019- دجنبر 2020		
المؤسسة / الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	**مجلس النواب**	
وصف الالتزام		
ما هي الإشكالية العمومية التي اتُخذ الالتزام بصددها ؟	يتعلق الأمر بتيسير الحصول على المعلومة التي توجد في حوزة الإدارة العمومية و المؤسسات المنتخبة و الهيئات التي تضطلع بمهمة يخولها المرفق العمومي ما دام الأمر يخص حقا من حقوق الإنسان الأساسية. لا توجد حاليا مقتضيات قانونية تبين ما هي المعلومات التي يمكن نشرها. و ينشر مجلس النواب كما من المعلومات التالية على الموقع الإلكتروني: http://www.chambredesrepresentants.ma/ar/annuaire-parlementaire و تجدر الإشارة إلى أن أغلب هاته البيانات غير كاملة، و بالتالي يصعب على منظمات المجتمع المدني الحصول عليها بشكل أيسر.	
ما هو الالتزام ؟	نشر و تعميم المعلومات و البيانات و الوثائق التي ينتجها مجلس النواب من قبيل المداولات داخل اللجان وفي الجلسات العمومية وتقارير لجان تقصي الحقائق وتقارير مهام الاستطلاعية وتقارير مجموعات العمل الموضوعاتية وتقارير تقييم السياسات العمومية. و بحكم أنه، بموجب القانون، تم إنشاء لجنة وطنية لدى رئيس الحكومة و أخذا بعين الإعتبار مبدأ فصل السلط سيتم إنشاء لجنة مكلفة بتطبيق المقتضيات الدستورية والتشريعية لدى رئيس مجلس النواب بحيث تعنى بالحق في الحصول على المعلومة . وفي نفس الإطار يجب فتح أرشيف مجلس النواب في وجه العموم وإدراج الوثائق المرقمنة على الموقع الإلكتروني (ما يزيد عن مليون وستمائة ألف وثيقة تتضمن معلومات متاحة للعموم). وتخص هاته الوثائق مراحل حاسمة في الحياة السياسية والبرلمانية الوطنية، وثائق وإن كانت قد نشرت سابقا إلا انها لم تعد متاحة بحكم أن مجلس النواب هو الذي ينفرد بتملكها.	
كيف سيساهم الالتزام في حل المشكل العمومي؟	يتعلق الأمر بفتح مجموعة من المراحل الهامة من التاريخ السياسي للبلاد أمام الجمهور.	
لماذا يعتبر هذا الالتزام مفيدا في ما يخص قيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟	احترام هذا الحق الكوني وكفالة احترامه وضمان المساواة بين الجميع في ما يخص الحق في المعلومة، وهو شرط ضروري لضمان الشفافية والحكامة الجيدة. يهدف هذا الالتزام إلى تحسين ضمان الحصول على المعلومة، وبالتالي فهو يساهم في زيادة شفافية البرلمان.	
معلومات إضافية	احترام و كفالة احترام الحق الدستوري في المعلومة	
أهم الأنشطة مع النتائج القابلة للتسليم والتقييم	**تاريخ البداية** **تاريخ البداية**	**تاريخ النهاية**

تشكيل لجنة مكلفة بتنفيذ المقتضيات الدستورية والتشريعية المرتبطة بالحق في المعلومة	**يناير 2020**	**دجنبر 2020**
النشر التلقائي في الموقع الإلكتروني للبرلمان للمعلومات المرتبطة بمداولات اللجان و الجلسات العمومية وتقارير لجان تقصي الحقائق و تقارير المهام الاستطلاعية وتقارير مجموعات العمل الموضوعاتية و تقارير تقييم السياسات العمومية.	**شتنبر 2020**	**دجنبر 2020**
نشر ارشيف البرلمان في قاعدة بيانات مفتوحة	**يناير 2020**	**دجنبر 2020**
معلومات للإتصال		
إسم الشخص المسؤول في المؤسسة المكلفة بالتنفيذ	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام **+212537679604/03** s.general@parlement.ma	
الصفة والمصلحة	الكتابة العامة	
عنوان البريد الإلكتروني والهاتف	**+212537679604/03** s.general@parlement.ma	
فاعلون آخرون مشاركون — **فاعلون تابعون للدولة مشاركون**	اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات	
فاعلون آخرون مشاركون — **الجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومجموعات العمل الموضوعاتية**	• ترانسبارينسي المغرب • الإتحاد الأوروبي	

الالتزام الرابع

الإنفتاح على الجمهور ولاسيما الشباب من أجل تعريف أفضل بالعمل البرلماني

شتنبر 2019- دجنبر 2020		
المؤسسة / الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	**مجلس النواب**	
وصف الالتزام		
ما هي الإشكالية العمومية التي اتُخذ الالتزام بصددها ؟	لا يثق المواطنون في المؤسسات العمومية على النحو المطلوب بما في ذلك البرلمان. وهم يشعرون بأن القوانين التي تم التصويت عليها داخل البرلمان لا تعبر عن الرغبة الجماعية. ويشعر المواطنون أن ممثليهم لا يهتمون كثيرا بآرائهم و لا يمثلونهم كما يجب. وتساهم اللبس الذي خلفته مواقع التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام في النظرة السيئة للبرلمان والنواب المتفشية في أوساط الشباب. وضع خطة تواصل طموحة ومتنوعة تهدف الوصول إلى الشباب عبر مقاربة انفتاح ملموس مع توجيه خطاب ومواد مناسبة تنشرها مختلف وسائل الإعلام. تعترض الإدماج الناجح للأعداد المتزايدة من الشباب في المسار الديمقراطي مجموعة من التحديات، ولكنه في الوقت ذاته يأتي بفرص مهمة. إلى يومنا هذا، يوجد عدد كبير من الشبان على هامش المسار السياسي لأنهم يطالبون في غالب الاحيان بتغيير اجتماعي وسياسي. وحتى تكون البرلمانات قادرة على إشراك المواطنين وتمثيلهم يجب أن تبذل قصارى جهدها من أجل فتح المؤسسة البرلمانية حتى تتفاعل وتتلقى أفكار الشباب وحاجياتهم طريقها بطريقة ديمقراطية.	
ما هو الالتزام ؟	• زيادة أعداد زائري مجلس النواب وذلك بتعزيز قدرات الإستقبال وتأطير الزائرين عبر خلق وحدات للعلاقات العامة من أجل تنظيم وتيسير دخول المواطنين إلى مقر البرلمان. • الرفع الملموس لأعداد الزيارات المنظمة الجماعية و لا سيما تلاميذ المدارس والثانويات وطلبة المدارس العليا والجامعات خارج التجمعات القريبة من العاصمة. • خلق فضاء للذاكرة التاريخية للبرلمان المغربي تذكر الاجيال الجديدة بتاريخ الحياة البرلمانية في السياق الوطني. • تنويع نشر المحتويات وتقريب العموم من الحياة البرلمانية والنقاشات البرلمانية والتشريعات الجديدة والمبادرات البرلمانية عبر الإصدارات والقناة البرلمانية وحسابات مجلس النواب على مواقع التواصل الإجتماعي. • إعداد مواد للتواصل (كتيبات) موجهة للأطفال والشباب وتنظيم لقاءات ونقاشات على مستوى الجهات (في إطار البرلمان المتنقل).	
كيف سيساهم الالتزام في حل المشكل العمومي؟	تشجيع مشاركة المواطنين خاصة من بين أجيال المستقبل ومواجهة مناهضة المؤسسة البرلمانية.	
لماذا يعتبر هذا الالتزام مفيدا في ما يخص قيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟	تشجيع المشاركة و الوعي بخصوص أهمية التصويت والديمقراطية وتعزيز مراقبة المواطنين للعمل العمومي.	
معلومات إضافية		
أهم الأنشطة مع النتائج القابلة للتسليم والتقييم	**تاريخ البداية**	**تاريخ النهاية**

إعداد مخطط للتواصل	**يناير 2020**	**دجنبر 2020**
إعداد فضاء خاص بالذاكرة التاريخية للبرلمان (المضمون جاهز)	**أكتوبر 2019**	**دجنبر 2020**
إعداد مواد التواصل (الكتيبات) الموجهة للشباب	**شتنبر 2019**	**دجنبر 2020**
تنظيم لقاءات مع الشباب (12 لقاءا جهويا من أجل إطلاق المشروع) و70 لقاء بقطاع التربية الوطنية و الأكاديميات والمديريات الإقليمية)	**يوليوز 2020**	**دجنبر 2020**
إنشاء قناة برلمانية	**يوليوز 2020**	**دجنبر 2020**
معلومات للإتصال		
إسم الشخص المسؤول في المؤسسة المكلفة بالتنفيذ	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام **+212537679604/03** s.general@parlement.ma	
الصفة والمصلحة	الكتابة العامة	
عنوان البريد الإلكتروني والهاتف	**+212537679604/03** s.general@parlement.ma	
فاعلون آخرون مشاركون	**فاعلون تابعون للدولة مشاركون**	قطاع التربية الوطنية قطاع الشبيبة والرياضة
	الجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومجموعات العمل	- Westminster Foundation for Democracy (WFD - المنظمات غير الحكومية في الجماعات الترابية والجهات - فدراليات أولياء التلاميذ - منظمات حقوق الإنسان - مراكز الدراسات والبحث في مجال الديمقراطية (مجموعات تفكير)

الالتزام الخامس

استشارة المواطنين وإشراكهم في مسار تقييم السياسات العمومية

شتنبر 2019- دجنبر 2020

المؤسسة / الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	**مجلس النواب**
وصف الالتزام	
ما هي الإشكالية العمومية التي اتُخذ الالتزام بصددها ؟	استشارة المواطنين وإشراكهم في مسار تقييم السياسات العمومية
ما هو الالتزام ؟	- تحفيز الفرق البرلمانية والنواب ليقترحوا مواضيع وبرامج وسياسات عمومية للتقييم تستهدف مجموعات من المواطنين يمكن تحديدها والتشاور معها في بداية المسار ونهايته من قبل المجموعة الموضوعاتية المكلفة بعملية التقييم حسب الإجراءات المنصوص عليها في الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية. - حث المجموعة الموضوعاتية المكلفة بعملية التقييم على الالتزام بمعايير التقييم وتبين مدى وقع السياسات العمومية على حياة المواطنين. ويمكن لهذين المعيارين اللذين يحتاجان إلى مسودات ميدانية أن يجعلا من كل عملية تقييم فرصة للتواصل مع أكبر عدد ممكن من المستفيدين ومن المواطنين المشاركين في البرنامج مباشرة و إشراكهم في عملية التقييم. ويمكن تفعيل هذه الشراكة خلال مرحلة إعداد التقييم ومرحلة صياغة الخلاصات و التوصيات. - دعوة المجموعة المكلفة بالتقييم إلى السهر على ضمان تواصل جيد مع المجموعات المحددة والمستفيدين النهائيين من أجل الوقوف بشكل أفضل على حاجياتهم وتطلعاتهم. وسيتم إدراج ملخص في تقرير التقييم لتوظيفه في عملية التواصل - ومن أجل الحصول على نتائج أفضل لعمليات التقييم، يجب تعميم تقارير التقييم على نطاق واسع. وستكون المتابعة التي ستقوم بها السلطات السياسية بمجلس النواب حاسمة في ما يخص تحسين نتائج السياسات العمومية. فيما يخص ربط المسؤولية بالمحاسبة يمكن توظيف تقارير التقييم كأرضية لتقييم التدخلات العمومية ونتائجها.
كيف سيساهم الالتزام في حل المشكل العمومي؟	لقد أصبح لمجلس النواب إطار مرجعي لتقييم السياسات العمومية يوظف كدليل لتدبير عمليات التقييم. ويبين الدليل الإجراءات التي يجب اتباعها خلال مسار العملية بمجملها منذ اختيار الموضوع إلى إعداد التقرير النهائي.
لماذا يعتبر هذا الالتزام مفيدا في ما يخص قيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟	يعتبر تقييم السياسات العمومية ضمن الصلاحيات الجديدة للبرلمان المغربي و التي ارتقى بها دستور سنة 2011 إلى مرتبة الاختصاص البرلماني الكامل. ولقد راهن مجلس النواب منذ البداية على التفعيل الجدي لهذا الاختصاص، أولا عن طريق تجنب تداخل هذه المهمة، كمفهوم، مع مجالات عمل برلمانية مرتبطة به، ثم عبر مأسسة هذا الاختصاص بحيث تم فصل ما هو سياسي عما هو علمي بشكل واضح خلال الممارسة العملية و فيما يخص مصداقية المخرجات النهائية.
معلومات إضافية	

أهم الأنشطة مع النتائج القابلة للتسليم والتقييم	**تاريخ البداية**	**تاريخ النهاية**

نشر نتائج الإستقراء الموجه للمواطنين الذين تم اختيارهم وكذا المستفيدين من السياسة أو البرنامج موضوع التقييم.	**أبريل 2020**	**دجنبر 2020**
فتح قناة للتواصل (على موقع المجلس) و التي ستسمح بالإجابة على اقتراحات المواطنين في ما يخص تقييم السياسات العمومية.	**يناير 2020**	**دجنبر 2020**
جمع هذه التعليقات والمقترحات من أجل وضعها رهن إشارة الفرق واللجان البرلمانية خلال مرحلة دراسة وتبني النصوص. وسيتم تسجيل عدد المواطنين المعلقين كما سيتم القيام بهذه العملية بشكل آلي.	**يناير 2020**	**دجنبر 2020**
طلب تعليقات المواطنين بخصوص القضايا المرتبطة بالسياسة العمومية ووضعها رهن إشارة المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية.	**أبريل 2020**	**دجنبر 2020**
معلومات للإتصال		
إسم الشخص المسؤول في المؤسسة المكلفة بالتنفيذ	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام **+212537679604/03** s.general@parlement.ma	
الصفة والمصلحة	الكتابة العامة	
عنوان البريد الإلكتروني والهاتف	**+212537679604/03** s.general@parlement.ma	
فاعلون آخرون مشاركون	**فاعلون تابعون للدولة مشاركون**	اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات
	الجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومجموعات العمل	- الفاعلون في المجتمع المدني الذين ينشطون في المجال أو القطاع موضوع التقييم (مثلا المدافعون عن مستعملي التجهيزات الأساسية للخدمات العمومية). - الوزارات الوصية على القطاعات أوالسياسات أو البرامج العمومية موضوع التقييم.

الالتزام السادس

تطويرالشراكة مع المجتمع المدني والاوساط الجامعية نشاط مشترك		
شتنبر2019 – دجنبر2020		
المؤسسة / الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	مجلس النواب	
وصف الالتزام		
ما هي الإشكالية العمومية التي اتُخذ الالتزام بصددها ؟	الحاجة إلى تعزيز شراكة مع المجتمع المدني و الأوساط الجامعية وتطويرها	
ما هو الالتزام ؟	- تنظيم لقاءات/نقاشات مركزية وترابية مع المنظمات غير الحكومية. - السهر على انفتاح منظم على الأوساط الجامعية وتشجيع الأبحاث والدراسات بخصوص الديمقراطية والحياة البرلمانية عبر تنظيم أيام دراسية ومحاضرات حول البرلمان داخل الجامعات.	
كيف سيساهم الالتزام في حل المشكل العمومي؟	تسمح اللقاءات المبرمجة بتطوير الممارسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة بخصوص برامج من قبيل حماية البيئة وتكنولوجيات الإعلام والتواصل الجديدة والمواطنة وحقوق الإنسان والتربية وكلها مواضيع ذات أسبقية لتطرح للنقاش.	
لماذا يعتبرهذا الالتزام مفيدا في ما يخص قيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟	إشراك المجتمع المدني والخبرة الجامعية وهيئات من قبيل مجموعات التفكير، يعتبر عنصرا حاسما من أجل ديمقراطية متقدمة.	
معلومات إضافية		
أهم الأنشطة مع النتائج القابلة للتسليم والتقييم	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
إنشاء لجنة للإشراف مجلس النواب / المجتمع المدني ووضع الأسس المرجعية.	مارس 2020	دجنبر2020
تنظيم لقاءات فصلية مع منظمات المجتمع المدني من أجل مناقشة قضايا مرتبطة بالحكومة المنفتحة.	مارس 2020	دجنبر2020
تنظيم لقاءين سنويين مع الجامعات المغربية.	يناير2020	دجنبر2020

معلومات للإتصال		
إسم الشخص المسؤول في المؤسسة المكلفة بالتنفيذ		مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام +212537679604/03 s.general@parlement.ma
الصفة والمصلحة		الكتابة العامة
عنوان البريد الإلكتروني والهاتف		+212537679604/03 s.general@parlement.ma
فاعلون آخرون مشاركون	فاعلون تابعون للدولة مشاركون	
	الجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومجموعات العمل	المركز البرلماني للأبحاث والدراسات وجامعات الرباط والدارالبيضاء و تطوان. مؤسسة هانز سيديل الألمانية